الأمم المتحدة

S/PV.7560



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٦٠

الاثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيدة غرينين	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد غيموليكا
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شوالجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن

جدول الأعمال

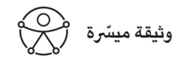
الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/862)

1536759 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) (S/2015/862)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/862، وتتضمن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد ستيفن أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل إحاطتي الإعلامية بالإعراب عن خالص التعازي للمتضررين جراء الاعتداءات الأخيرة لجماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) التي ارتكبت في لبنان وفرنسا.

إن أزمة سوريا مسلسل من الفرص الضائعة من جانب مجلس الأمن والدول الأعضاء ذات التأثير على الأطراف والمجتمع الدولي الأوسع لوضع حد لذلك النزاع. ولأكثر من خمس سنوات منذ بدأت الاضطرابات في سوريا، تواصل أطراف النزاع ارتكاب فظائع لا يمكن تصورها بشكل يومي، مغرقة سوريا ومواطنيها في ظلمات سحيقة. وإنني أرحب كثيراً بالمحادثات الدولية الأخيرة التي عقدت في فيينا. ويجب أن نغتنم ذلك الزخم وألا ندخر وسعاً من أجل وضع حد للحرب البشعة التي أودت بحياة ما يقدر بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، وأدت إلى ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة وأحالت البلاد – ذات الدخل المتوسط – إلى أنقاض. وأدت المعارك الدائرة هناك أيضاً إلى أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، حيث يحتاج قرابة ١٣,٥ مليون شخص في سوريا إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ٦ ملايين طفل، ودفعت أكثر من ٤ ملايين شخص إلى البحث عن ملاذ آمن خارج وطنهم.

وتتحمل بلدان الجوار معظم العبء بسخاء مشهود وتضحيات. ومع ذلك، فإن كثيراً من السوريين، الذين فقدوا الأمل ويفرون من عنف يعجز عنه الوصف واستنزفت مواردهم، باتوا مستعدين للمجازفة بأرواحهم في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسط. هناك ٤٠٠٠٠٠ شخص – أكثر من ٥٠ في المائة من الوافدين عن طريق البحر في عام ٢٠١٥– هم من السوريين. وما زالوا يركنون إلى الفرار – أمس واليوم، ودون تسوية سياسية، سيفعلون ذلك غداً وبعد الغد – وكل يوم، حتى مع اقتراب فصل الشتاء، وأتوقع بكل أسف أن يستمر ذلك طول الشتاء.

يجب أن يضاعف أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي أيضاً جهودهم لإجبار الأطراف على الامتثال في نهاية المطاف لمطالب المجلس الواردة في القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤). لقد جلسنا في قاعة المجلس هذه شهراً بعد شهر، ونحن شهود على فشل جميع أطراف النزاع

في حماية المدنيين. وأنا أتحدث في كل شهر عن عنف يبدو أنه لا ينتهي، عنف قتل المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال.

كما أن الاستخدام العشوائي للأسلحة مستمر بلا هوادة في النزاع السوري. ففي تشرين الأول/أكتوبر، قتل أو أصيب مئات المدنيين في الهجمات المباشرة أو العشوائية من قبل جميع الأطراف، وذلك بسبب استمرار استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك البرميل المتفجرة والأسلحة الجوية الأخرى، والقصف والسيارات المفخخة.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصابت عدة ضربات جوية سوق الهال في دوما، ريف دمشق، مما أسفر عن مقتل ٦٠ مدنياً على الأقل وإصابة ٢٠٠ آخرين. وفي اليوم السابق، ذُكر أن غارات جوية ضربت المستشفى الميداني الرئيسي في دوما مما أسفر عن مقتل ١٥ مدنياً على الأقل وجرح ٥٠ آخرين. وفي أعقاب تلك الهجمات، لردد أن جيش الإسلام استخدم عشرات السجناء كدروع بشرية، بوضعهم في أقفاص حول المناطق المزدحمة بالسكان، في محاولة لعرقلة المزيد من الضربات الجوية في المناطق المدنية. وفي أماكن أخرى، وقبل أيام قليلة، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر تحديداً، قتل أكثر من ٢٣ شخصاً وأصيب ٤٠ آخرون عندما أحدثت مجموعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة انفجارين في مدينة اللاذقية.

وفي غضون ذلك، واصلت داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية والمتطرفة ارتكاب المجازر في جميع أنحاء البلاد. وعلى سبيل المثال، في محافظة حلب، شنت داعش هجوماً بواسطة جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في حريتان، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخصاً في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وتلك الهجمات العشوائية ليست مجرد مأساة يسقط خلالها قتلى وجرحى من الأبرياء فحسب، بل إنها قد ترقى إلى جرائم حرب. ولا بد أن يعي الجناة أنهم سيحاسبون يوماً على أفعالهم.

ولا تزال وتيرة النزوح في سوريا مستمرة بلا هوادة. ففي حلب، تأكد أن ٠٠٠ ٥٠ شخص على الأقل قد نزحوا منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب تصاعد القتال بين جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة والحكومة السورية. وقد يصل العدد إلى ٠٠٠ ١٠٠. وهجمات داعش على بلدتي مهين وحوارين، في المنطقة الشرقية من ريف حمص، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر أدت إلى نزوح ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٥ شخص. ومن المتوقع أن يستمر النزوح بنفس الوتيرة ما لم تنخفض حدة أعمال العنف.

كما أن الهجمات المستهدفة للبنية التحتية المدنية استمرت دون هوادة، بما في ذلك الهجمات المتكررة ضد مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها في جميع أنحاء البلاد. ووفقاً لأطباء من أجل حقوق الإنسان، فقد شهد تشرين الأول/أكتوبر ١٦ اعتداء على المرافق الطبية – وهي أعلى نسبة في شهر واحد منذ بدء النزاع – حيث قتل سبعة من العاملين في المجال الطبي. وعلى أطراف النزاع أن تكفل احترام وحماية المرافق الصحية والعاملين فيها والمرضى بموجب القانون الإنساني الدولي.

وفي الوقت نفسه، لا يزال منع وصول الأدوية والمستلزمات الطبية إلى من يحتاجون إليها بشدة مستمراً. وأثر ذلك على الحالة الصحية كان مدمراً، حيث يتعذر على العديد من المدنيين، وخصوصاً في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة، الحصول حتى على الرعاية الطبية الأساسية. وانخفضت تغطية التحصين الدوري في سوريا من نسبة ٩٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٤ في المائة في عام ٢٠١٥، وفي بعض الأماكن، تدنت التغطية إلى ٢٠ في المائة. ويشكل ذلك خطراً جسيماً لتفشي الأمراض الوبائية الفتاكة في كثير من المناطق. وبالتأكيد، فإن تلبية الاحتياجات الصحية للأطفال، الذين يمثلون مستقبلنا، ينبغي اعتبارها القاسم المشترك الأدنى من إنسانيتنا. نحن بحاجة إلى التزام راسخ من جانب أطراف

النزاع باتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية المدنيين ووقف استهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والمدارس وشبكات البنية التحتية الرئيسية.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها هذا المجلس، استمر منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول المستدام ودون عوائق إلى الملايين من المحتاجين للمساعدة. ومع أن النزاع النشط وانعدام الأمن من العوامل المقيدة، تواصل الأطراف تأخير أو إعاقة وصول المساعدات إلى المحتاجين. وقد تمكنا من الوصول إلى نسبة صغيرة فحسب من أصل ٤,٥ مليون من المحتاجين إلى المساعدة في مناطق يصعب الوصول إليها في عام ٢٠١٥. ويوجد قرابة نصف المحتاجين في مناطق يصعب الوصول إليها – حوالي ٢,٢ مليون شخص يعيشون تحت الإرهاب والقهر في مناطق تسيطر عليها داعش، وإمكانية وصول الأمم المتحدة وشركائها إليها تكاد تكون منعدمة.

ويجب ألا ندخر جهدا للتأكد من تلقي هؤلاء الناس للمساعدة التي تمس حاجتهم إليها.

وتواصل أطراف النزاع – متمثلة إلى حد كبير في تنظيم داعش والحكومة السورية – استخدام الحصار كأسلوب حرب، حيث يُقدر أن ٧٠٠ ٣٩٣ شخص يعيشون تحت الحصار. ويشمل ذلك نحو ٠٠٠ ٢٠٠ شخص يحاصرهم التنظيم في مدينة دير الزور؛ وحوالي ٢٠٠ ١٨١ شخص تحاصرهم الحكومة السورية في أماكن مختلفة في الغوطة الشرقية وكذلك داريا والزبداني في ريف دمشق؛ ونحو ٥٠٠ ١٢ شخص تحاصرهم جماعات معارضة مسلحة غير تابعة للدولة وجبهة النصرة في الفوعة وكفريا في إدلب. وهؤلاء الأشخاص لا يمكنهم تقريبا الحصول على الضروريات الأساسية للحياة، وقدرتنا على الوصول إليهم محدودة للغاية. وحتى الآن في عام ٢٠١٥، لم تتمكن الأمم المتحدة من إيصال المساعدة الصحية إلا إلى ٣,٥ في المائة من سكان المناطق المحاصرة، ولا الأغذية إلا إلى ٠,٧ منهم شهريا. إن أسلوب الحرب اللا إنساني هذا غير مشروع ويجب أن ينتهي فورا.

وكما أخبرت المجلس من قبل، فنحن بحاجة إلى إحراز تقدم عاجل من أجل الوصول إلى سكان المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها، حيث إن الأوضاع المعيشية في تلك المناطق آخذة في التدهور وبداية فصل الشتاء ليست ببعيدة. وحتى الآن هذا العام، لم توافق وزارة الخارجية السورية من حيث المبدأ إلا على ٣٠ في المائة من طلبات القوافل المقدمة من الأمم المتحدة، ولم نتمكن فعليا من إرسال سوى أقل من نصف القوافل التي تمت الموافقة عليها بسبب عدم إصدار السلطات السورية للتصاريح الأمنية النهائية، مقرونا بعدم توفير جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة للمرور الآمن وانعدام الأمن.

وإنني أدعو السلطات السورية إلى الموافقة على وجه السرعة على ٤٦ طلبا معلقا حاليا لإرسال قوافل مشتركة بين الوكالات والسماح بتسيير القوافل التي سبقت الموافقة عليها من حيث المبدأ والتي تنتظر التصاريح. كما أدعو جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، فضلا عن المجموعات الإرهابية المدرجة في القوائم، إلى السماح بدخول الشحنات التي تمنعها. فمن الممكن مساعدة أكثر من ١,٤ مليون شخص في المواقع المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها إذا تسنى تسيير تلك القوافل. ولم نتمكن من تنفيذ الجسر الجوي المزمع للمساعدات الإنسانية إلى دير الزور، على الرغم من الموافقة عليه، وذلك نظرا لتدهور الحالة الأمنية في محيط المطار.

وعلى الرغم من كل التحديات، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها يصلون إلى ملايين الأشخاص المحتاجين من خلال جميع الطرائق. ففي الشهر المنقضي وحده، قدمت الأمم المتحدة وشركاؤها معونة غذائية إلى أكثر من ٤ ملايين شخص؛ وقدمت دعما في مجال المياه والصرف الصحي

والنظافة الصحية إلى أكثر من ٣,٥ مليون شخص؛ وأدوية ولوازم لعلاج ٠٠٠ ٧١٧ حالة. ومما يُشعرنا بالضآلة الشديدة التزام وشجاعة الآلاف من العاملين في مجال المعونة الذين يوصلون المعونات التي تمس الحاجة إليها على حساب تعرضهم لمخاطر شخصية كبيرة، ولا سيما المنظمات السورية والهلال الأحمر العربي السوري والمتطوعين، الذين كثيرا ما يكونوا أول المستجيبين على الخطوط الأمامية.

وأشدد مرة أخرى على ضرورة أن تكون الأمم المتحدة قادرة على استخدام جميع الطرائق، عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، من أجل الوصول إلى المحتاجين في سورية حيثما وجدوا. وقد أحدث القراران ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) فارقا من خلال تمكين الأمم المتحدة وشركائها من الوصول إلى بعض المحتاجين الذين لم يكن الوصول إليهم ممكنا إلى حد كبير قبل ذلك. فمن خلال إيصال الشحنات عبر الحدود، تمكنت الأمم المتحدة والشركاء من الوصول إلى الملايين من البشر بصورة منتظمة. وهذا يكمل العمل الحاسم الذي تقوم به الجهات الفاعلة الدولية غير الحكومية التي تواصل تقديم مساعدة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد. ولا نزال ملتزمين بالوصول إلى جميع المحتاجين، ونحن بحاجة إلى أي وكل طريقة ممكنة للقيام بذلك.

ببساطة، لا يمكن أن يستمر الوضع الراهن في سورية. ونحن نشهد الآثار المدمرة الناجمة عن التقاعس. فقد قوض هذا العجز الثقة في المجتمع الدولي. والشعب السوري يستحق أكثر من المناقشات التي نجريها أو المعونة التي نقدمها. إنه يستحق وضع حد لهذا العنف الأخرق.

وتوفر المحادثات الدولية الأخيرة في فيينا بصيصا من نور في إمكانية إيجاد الدبلوماسية الدولية حل للنزاع. ويجب أن نستفيد من لحظة الفرصة الدبلوماسية النادرة هذه من أجل الدفع باتجاه إيجاد حل سياسي تفاوضي وتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يُستخدم هذا الزخم الدبلوماسي الجديد لتحقيق عوائد للشعب السوري في وقت مبكر. وأحث المجلس والدول الأعضاء المعنية فورا على استخدام نفوذها للضغط من أجل وضع حد لاستخدام الأسلحة العشوائية واتخاذ خطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سورية.

ويحدوني وطيد الأمل في أن يُحرز تقدم وأن تشهد السنة القادمة أخيرا انتهاء النزاع في سورية. ولا يمكننا أن نفوت هذه اللحظة أو هذا الزخم؛ ويجب علينا جميعا أن نهب للقيام بدورنا لوضع حد لهذا النزاع نهائيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بانغورا.

السيدة بانغورا (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى تقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن. ولكن قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن تضامني مع الناجين وأسر كل من فقدوا أحباءهم في الهجمات المروعة التي وقعت في باريس وبيروت وتونس وشرم الشيخ، وفي أماكن أخرى. وهذه الأعمال الإرهابية المشينة يجب أن تقوي عزمنا الجماعي.

لقد فصلت في إحاطاتي الإعلامية السابقة إلى المجلس طابع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في سوريا واتجاهاته وأنماطه. فالنساء والفتيات في مناطق النزاع يجدن أنفسهن معرضات للاعتداء في كل يوم وفي كل مرحلة من مراحل حياتهن، سواء عند المعابر الحدودية أو عند نقاط التفتيش أو أثناء تفتيش المنازل أو في مراكز الاحتجاز، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

(داعش) وعدد لا يحصى من الجماعات المسلحة. وهن متضررات على نحو منهجي وفريد نتيجة عدة عوامل، بما في ذلك النطاق الاستثنائي لحالة التشرد والحالة الإنسانية، والتي وصفها زميلي ستيفن أوبراين بشكل جيد، وتطور واستراتيجيات الأطراف الفاعلة الرئيسية، بما فيها الجماعات المتطرفة، فضلا عن الطابع الإقليمي للتراع والأبعاد العابرة للحدود. ويشكل العنف الجنسي إحدى سمات التراع السوري، حيث ترتكبه معظم الأطراف المتحاربة كأسلوب من أساليب الحرب.

وبالتالي، يسرني إعراب المجلس الآن، من خلال القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، عن تطور فهمنا للكيفية التي يُستخدم بها العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية للجماعات المتطرفة في سورية وفي أماكن أخرى. ومن المهم للغاية أن نواصل تفكيك هذا المفهوم، وأن ننقل في سياق ذلك مسألة حماية النساء والفتيات وتمكينهن من الهامش إلى مركز استراتيجياتنا العالمية والإقليمية والوطنية لمكافحة الإرهاب.

وأود اليوم أن أركز ملاحظاتي في المقام الأول على الكيفية التي يمكننا الاستجابة بها. ومنذ عودتي من الزيارة الاستطلاعية إلى المنطقة في أيار/مايو من هذا العام، أركز قدرا كبير من الطاقة على رفع مستوى الوعي والفهم لجرائم العنف الجنسي التي تحدث. وفي نفس الوقت، نواصل العمل على صياغة استراتيجية للاستجابة.

وينبغي أن تتجاوز استجابتنا الاعتبارات الأمنية والعسكرية. ويجب أن تشمل الأبعاد التشريعية وتقديم الخدمات، ويجب أن تشكل المساءلة أحد الاعتبارات المحورية. وفي الوقت ذاته، علينا تعزيز الالتزام السياسي للقادة، لا سيما على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. ويجب أن نعمق قاعدة المعلومات والتحليل. ونظرا لأبعادها العابرة للحدود، فإن استراتيجيتنا تتطلب أيضا استجابة إقليمية متضافرة، بما في ذلك تحسين تبادل المعلومات بين البلدان. ويتطلب التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالتراع في سورية والمنطقة اتباع نهج موحد وشامل ومتعدد القطاعات. وهذه الاستراتيجية، الجاري وضعها برعاية مكتبي وفريق الخبراء ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع، تشتمل على سبعة مجالات سيكون مطلوبا تنفيذ مجموعة من التدخلات بموجبها.

فأولا، يجب أن نواصل تعبئة الالتزام السياسي والدعم والموارد. ويجب أن يكون هذا الالتزام السياسي على جميع المستويات، ابتداء من البلدان المتضررة من التراع نفسها. وللأسف، فمنذ زيارتي لم نتمكن بعد من الاتفاق على التزامات وتدابير محددة مع السلطات في سورية أو العراق. ومع ذلك، فعلى الصعيد الإقليمي، يسرني أن أفيد بأننا نعكف على إعداد إطار للتعاون مع جامعة الدول العربية، يمكن أن يحفز على إجراء بعض الإصلاحات التشريعية الحاسمة وتنفيذ سياسات الحماية اللازمة.

ثانيا، وكما سبق لي أن أكدت، يجب أن نكفل الإدراج المستمر لحماية المرأة وتمكينها بوصفه أحد الاعتبارات الرئيسية في جميع الجهود الرامية إلى منع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك خطة عمل الأمين العام بشأن منع التطرف المصحوب بالعنف.

ثالثا، يجب علينا اتخاذ تدابير تشريعية وتدابير أخرى من أجل تعزيز الحماية والإنذار المبكر والتخفيف من حدة المخاطر. وهذه تشمل برامج دعم المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والجماعات النسائية الذين هم خط الدفاع الأول. ويتعين تعزيز الأطر التشريعية لحماية اللاجئين والمشردين داخليا والتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرضون لها، وغالبيتهم من النساء والفتيات، ولتأمين وضع الآلاف من الأطفال، الذين يمكن أن يصبحوا جيلا عديم الجنسية.

رابعا، علينا أن نعزز الدعم والخدمات لضحايا العنف الجنسي. فهناك نقص حاد في الرعاية الصحية وغيرها من

الخدمات الحيوية للضحايا داخل سورية وكذلك في البلدان المجاورة، وينبغي أن تشمل هذه الخدمات دعم سبل العيش وبرامج التخفيف من حدة الفقر.

خامسا، لا يمكن اتخاذ إجراءات مجدية في غياب المعرفة. ولذلك، يجب علينا أن نستثمر في تعميق جمع المعلومات وتحليلها وتوثيقها فيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي كأساس للدعوة والعمل على جميع المستويات.

سادسا، يجب علينا الاستمرار بلا كلل في سعينا صوب المساءلة عن طريق التحقيق والملاحقة القضائية في جرائم العنف الجنسي. إن مكافحة الإفلات من العقاب هي أحد الجوانب الرئيسية للردع، وفي نهاية المطاف، المنع. وهذا سيستدعي في المقام الأول دعم المؤسسات الوطنية. أما على الصعيدين العالمي والإقليمي، فسوف يتطلب وضع نهج وأطر جديدة للتصدي للتحديات غير المسبوقة المرتبطة بالولاية القضائية وغيرها من التحديات المرتبطة بآلاف المقاتلين من أكثر من ١٠٠ بلد من البلدان المختلفة.

وأخيرا، لا بد لنا من أن ننفذ إعلاناتنا المتكررة وضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام والوساطة، والإدراج الصريح للشواغل المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالتراعات، في هذه المناقشات. إن النساء والفتيات يتضررن بشكل غير متناسب، ويجب أن يكون لهن مقعد على الطاولة. وكما ذكرت المرأة ذاتها، ”لا غنى عنا فيما يخصنا“.

وتتوخى الاستراتيجية مبادرات محددة الهدف في إطار هذه المجالات السبعة ذات أولوية. ويقصد أن تكون هذه المبادرات حفازة في طابعها وتسد الثغرات الحيوية وتعزز الاستجابة العامة. وبصفتي رئيس مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات التراع، التي تضم ١٣ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، فإنني سأشجع الشبكة على اقتراح وتولي قيادة مبادرات محددة، وفقا لولاية كل من هذه الكيانات وخبرتها وميزتها النسبية. وينبغي أن توضح الاستراتيجية رؤية مشتركة للأولويات، وبالتالي تحسين التنسيق الشامل.

وسيكون للدعم السياسي والمالي المقدم من المجلس، ومن الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى، أهمية حاسمة. وأتطلع في الأسابيع والشهور المقبلة إلى تبادل المزيد من التفاصيل عن الاستراتيجية، وأعوّل على الالتزام الثابت للمجلس.

كنت الأسبوع الماضي، مع ٢٥ من الزعماء الدينيين وممثلي المنظمات الدينية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في عمان لحضور اجتماع نظمه مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية. وقد عززت المناقشات اقتناعي بأن دور المجتمع المحلي والزعماء الدينيين والتقليديين هو دور حاسم لكسر الصمت السائد بشأن مسألة العنف الجنسي المتصل بالتراعات، والتأكد من أن الأسر والمجتمعات المحلية تتبنى الضحايا بدلا من وصمهم وتجنبهم.

إن دور الزعماء الدينيين والتقليديين ضروري من أجل وضع واستدامة الخطاب المضاد لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى، التي تحرف الرسالة الأصيلة للسلام والتسامح واحترام المرأة، التي هي في صلب الإسلام. ومن الضروري إشراكهن وتمكينهن بوصفهن إحدى الطلائع حاسمة الأهمية في هذه المعركة. ولا يكفي أن نهزم تنظيم الدولة عسكريا؛ يجب أيضا أن نهزم الأيديولوجية التي ينشرها.

أود أن أختتم بياني بإبراز واحد من أكبر التحديات التي تواجهنا في جدول الأعمال هذا، بالنسبة لسورية والشرق الأوسط وخارجهما. كيف ننفذ امتثال الجهات الفاعلة من غير الدول، التي هي المرتكب الرئيسي في جميع أنحاء العالم؟ وهذا سيتطلب أيضا نهجا وأدوات جديدة. ومن الواضح أنه لن يكون من الممكن التعامل مع جماعات إرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والمتطرفين الآخرين من نوعها. ومع ذلك،

نحتاج إلى اتخاذ قرارات محسوبة واستراتيجية بشأن العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول، كي نتأكد من أن العدالة ستأخذ مجراها عليهم، وأنه يجب عليها اتخاذ تدابير محددة لمنع ارتكاب العنف الجنسي والمعاقبة عليه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بانغورا على إحاطتها الإعلامية. وأعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بتعازيّ إلى ممثل فرنسا؛ والشعب الفرنسي؛ وممثل لبنان، الحاضر معنا اليوم؛ والشعب اللبناني؛ وجميع ضحايا العنف المتطرف. إن الاعتداءات المروعة التي وقعت في باريس وبيروت تذكرنا بأكثر الطرق مأساوية بأننا جميعا عرضة للتطرف المصحوب بالعنف. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، علينا أن نوحد القوى والعمل معا على إيجاد حلول للصراعات الطويلة التي تؤجج هذه الأعمال الإرهابية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وأود أن أشكر المملكة المتحدة، خلال رئاستها لمجلس الأمن، ووزير الدولة لشؤون التنمية الدولية على هذه الفرصة لإطلاع المجلس على حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في سورية.

لا يزال للصراع الدائر في سورية عواقب إنسانية كارثية بالنسبة للأطفال، وأعتقد أن ستيفن قد أبرز بالفعل بعض ما يحدث. وبعد خمس سنوات من الأعمال العدائية المكثفة، وفي ظل غياب الحل السياسي، لا تزال المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تتعرض للانتهاك يوميا. وتدل زيادة تدفق اللاجئين والتشرد الداخلي على الحالة المتدهورة. نصف السكان السوريين مشردون الآن، ونصف المشردين هم من الأطفال.

ويدفع الأطفال ثمنا باهظا للصراع المستمر. وما زالت أطراف الصراع تقتلهم وتشوههم وتجندهم وتستخدمهم وتختطفهم وتستغلهم. ويتعرض مستقبلهم للخطر بسبب الهجمات على المدارس. وسأركز في إحاطتي الإعلامية، مستندة إلى معلومات موثقة من خلال آلية الرصد والإبلاغ في عام ٢٠١٥، على ثلاثة من الانتهاكات الجسيمة الستة، وهي: قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والهجمات على المدارس. وسوف تكون مكملة للإحاطات الإعلامية المقدمة من زملائي.

لقد قدم السيد أوبراين بالفعل إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن الضحايا المدنيين للصراع. وقدر مجموع الخسائر في الأرواح من الأطفال بـ ١٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٤، ومن المتوقع أن تكون هناك زيادة كبيرة في عام ٢٠١٥. وغالبية هؤلاء الأطفال قتلوا أو جرحوا نتيجة للهجمات العشوائية على المناطق المدنية التي يشنها جميع أطراف الصراع، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وما زالت عمليات القصف الجوي التي تقوم بها قوات الحكومة السورية في المناطق المدنية، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة والغارات الجوية المتعاقبة، تتسبب في نسبة كبيرة من عدد الضحايا من الأطفال الذي تم التحقق منه في عام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو قتل هجوم بالبراميل المتفجرة على إحدى المدارس في حلب ستة أطفال وجرح ٢٠. إن القصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان، بما في ذلك مدافع الهاون والهجمات الصاروخية، هو سبب رئيسي آخر يوقع الإصابات في صفوف الأطفال.

فعلى سبيل المثال، في ١٥ أيلول/سبتمبر، قتل ١٩ طفلا وجرح ٨٥ طفلا آخر جراء أكثر من ١٠٠ صاروخ وقذيفة هاون أطلقتها جماعات المعارضة المسلحة على منطقة صلاح الدين في حلب. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قتل ١٩ طفلا وأصيب ٢١ آخرينجراء قذيفة هاون أطلقت من أحد المواقع الحكومية على متنزه في حمص.

لقد ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام فظائع وحشية بحق الأطفال. ومع أنه يصعب التحقق من حالات الانتهاكات الخطيرة التي تحدث في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، ما زالت ترد تقارير عن قيام هذه المجموعة بقتل الأطفال وتشويههم.

ويشمل ذلك لقطات الفيديو المروعة الأخيرة التي يقال إنها تصور إعداما جماعيا لـ ٢٠٠ طفل. كما أفادت تقارير بإعدام تنظيم داعش لأطفال مجندين بسبب محاولتهم الهرب.

ونظرا لتزايد عدد الأطراف المتورطة في التراع، فإن وقوع الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في ازدياد. وتفيد التقارير بتعرض أطفال للقتل والتشويه جراء الضربات الجوية التي تشنها القوات الدولية. وأعيد التأكيد على أن جميع أطراف التراع يجب أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، لاسيما مبادئ التمييز والتناسب والحذر. فاستمرار استخدام أساليب ووسائل الحرب التي لا تميز بين المدنيين والمقاتلين واستخدام الأسلحة العشوائية في المناطق المأهولة بالسكان يمثلان إخلالا واضحا بتلك الالتزامات.

ومن السمات المستمرة للتراع الدائر في سورية التجنيد الواسع للأطفال واستخدامهم من قبل جميع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما في ذلك وحدات الحماية الشعبية الكردية والجيش السوري الحر والجماعات التابعة للحكومة. ويقوم تنظيم داعش وجبهة النصرة كذلك بتجنيد واستخدام الأطفال لارتكاب أعمال عنف شديد. ووردت تقارير عن استهداف جماعات مسلحة لأطفال صغار لا تتجاوز أعمارهم السابعة، وتجنيدها للأطفال قسرا من خلال إكراه أسرهم واختطافهم. ويُزعم أن داعش جند ما يصل إلى ٤٠٠ طفل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، وقد تحققت الأمم المتحدة من حالات استخدم فيها التنظيم أطفالا أجانب.

ويقوم التلقين والتدريب العسكري بدور هام في تجنيد واستخدام الأطفال بواسطة تنظيم داعش وجبهة النصرة. ويتلقى الأطفال تدريبات عسكرية في ثلاثة مراكز تابعة لداعش في كل من حلب ودير الزور والرقة. وبالإضافة إلى ذلك، فتح التنظيم رياضا للأطفال الذكور في الرقة، وأصدرت جبهة النصرة تعليماتها للمجتمعات المحلية في إدلب بإرسال الصبية الذين تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٢ سنة إلى معسكراتها التعليمية. وألقت قوات الحكومة السورية القبض على أطفال واحتجزتهم بزعم أن لهم صلة بالجماعات المسلحة. وهناك حالات تم التحقق منها لأطفال تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز ولأطفال توفوا في الحجز. وأعيد التأكيد على أن الأطفال الذين يتم تجنيدهم واستخدامهم من قبل المجموعات المسلحة هم ضحايا وينبغي معاملتهم على هذا النحو.

وبنهاية أيلول/سبتمبر، تعرض أكثر من ربع العدد الكلي للمدارس في سورية – حوالي ٦٠٠٠ مدرسة – للتدمير الكلي أو الجزئي. وقد تحققت الأمم المتحدة من وقوع هجمات على المدارس شنتها القوات الحكومية السورية وتنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى استخدام قوات الحكومة السورية للمدارس في أغراض عسكرية في إدلب إلى استهدافها من قبل جماعات المعارضة المسلحة.

وقبل نشوب التراع، كان الالتحاق بالمدارس الابتدائية متاحا للجميع تقريبا في سورية. أما الآن، فإن الحق في التعليم قد تعرض للخطر جراء أعمال القتال والتشريد والقيود المفروضة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. وهناك ما يقدر بنحو مليونين من الأطفال المشردين داخليا و ٧٠٠٠٠٠ من الأطفال اللاجئين غير الملتحقين بالمدارس. ونحن نشهد تعرض جيل للحرمان من الحصول على التعليم، بما لذلك من عواقب وخيمة في الأمد الطويل على مستقبل هؤلاء الأطفال. ويمكننا التخفيف من حدة هذه الآثار إذا ما استثمر المجتمع الدولي استثمارا كبيرا في حماية التعليم وتوفيره في حالات الطوارئ.

لقد خلفت خمس سنوات من التراع في سورية خسائر لا تُحصى في أرواح الأطفال. ونحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ووضع حد للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتحقيق المساءلة عن الانتهاكات. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن من المهم للغاية اضطلاع كل دولة عضو تتمتع بنفوذ على أطراف التراع بدور بناء.

وقد أكدت مرارا منذ زيارتي الأولى إلى سورية في عام ٢٠١٢ أنه لا يمكن حل التراع الدائر في سورية عسكرياً. وأخيراً، هناك الآن توافق أوسع في الآراء بوجوب التوصل إلى حل سياسي. ومن التطورات الهامة والبناءة إقرار المجموعة الدولية لدعم سورية، التي اجتمعت في فيينا في عطلة نهاية الأسبوع الماضي - بوجود صلة بين إبرام وقف لإطلاق النار والشروع في عملية سياسية موازية واستعداد المشاركين لتشجيع اتخاذ تدابير لبناء الثقة تسهم في إطلاق عملية سياسية مجدية ووقف إطلاق النار في كل أنحاء البلد. وفي هذا السياق، أود التشديد على أن مسألة الأطفال أثبتت أنها مدخل إيجابي في عدد من عمليات السلام، ويجب أن يكون تعزيز حماية الأطفال في صلب أي محادثات للسلام.

إنها مسؤوليتنا الجماعية أن ندعم إيجاد حل سياسي للتراع يكون مصحوبا بالتزامات وإجراءات ملموسة لوضع حد للتراع والمعاناة. وأدعوكم جميعا إلى تكونوا أصواتا للأطفال في سورية وإلى أن تقوموا بعمل جماعي يسمح لهم بعيش حياة خالية من الخوف والعنف.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، وزيرة الدولة للتنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أن أشكر السيد ستيفن أوبراين والسيدة زينب بانغورا والسيدة ليلى زروقي على إحاطاتهم الإعلامية الرصينة.

تعرب المملكة المتحدة عن تعازيها فيما يتصل بالهجمات الإرهابية التي وقعت في الأيام الأخيرة في باريس وبيروت وفي أماكن أخرى. فهي تذكرة حية بالخسائر البشرية المروعة المترتبة على الأزمة السورية والإقليمية.

شأني شأن الآخرين في المجلس اليوم، فقد التقيت بلاجئين سوريين فروا من سفك الدماء والعنف الذي يلتهم بلدهم منذ أكثر من أربع سنوات وحتى الآن؛ وتدور حكاياهم عن تجارب لا ينبغي أن يمر بها أحد. ويجب أن نُسلم بأن هؤلاء الناس قد خُذلوا. إن سخاء البلدان التي تتحمل وطأة العبء الأكبر للاجئين، مثل الأردن ولبنان وتركيا، لا يدانيه سخاء المجتمع الدولي بأسره. فنداءات الأمم المتحدة ممولة بنسبة ٤٥ في المائة. وقد قوبلت المعاناة الشديدة والخسائر الكبيرة بجمود سياسي واستجابة مالية غير كافية.

ورسالتي إلى المجلس اليوم هي أن الوقت آخذ في النفاد بالنسبة لسورية وشعبها وبالنسبة لنا جميعا. فالوقت آخذ في النفاد بالنسبة لنا لتلبية أبسط الاحتياجات الأساسية للشعب السوري، سواء كانوا داخل الأراضي السورية أو فروا من البلد. والوقت آخذ في النفاد بالنسبة لجيل كامل من أطفال سورية الذين حُرموا من طفولتهم وتعليمهم ومستقبلهم. والوقت آخذ في النفاد بالنسبة للمجتمع الدولي فيما نحاول التعامل مع العدد الهائل من اللاجئين الذين فقدوا الأمل هم أنفسهم ويبحثون الآن عن أماكن بديلة لبناء حياة جديدة لأنفسهم ولأسرهم.

ومنذ اليوم الأول، عملت بريطانيا جاهدة من أجل مساعدة الناس على أرض الواقع، وكانت في طليعة الاستجابة الإنسانية للأزمة، حيث تعهدت بتقديم ١,٧ بليون دولار حتى الآن. غير أن الحاجة هائلة وفي تزايد. ويلزم بذل المزيد من الجهود، لا لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب فحسب، بل لتوفير فرص العمل والتعليم لأطفال سورية. ولهذا السبب، أعلن رئيس وزرائنا للتو أن المملكة المتحدة ستستضيف مؤتمرا

عالميا حول الأزمة السورية في شباط/فبراير ٢٠١٦. ويجب أن يكون المؤتمر نقطة تحول. ويجب أن يحشد الموارد وينفذ التغييرات اللازمة في السياسة العامة.

ويجب ألا ننسى أن استجابتنا لهذه الأزمة والإجراءات التي نتخذها أو لا نتخذها بشأن سورية ستحدد كيفية استجابتنا لحالات الطوارئ الأخرى التي طال أمدها: كالتحدي المتمثل في تعليم أجيال كاملة من الأطفال المعرضين لخطر تركهم فريسة للتزاع والتحدي المتمثل في دعم اللاجئين والبلدان التي تستضيفهم حيث أنه من المرجح أن يظل التشريد القسري سمة رئيسية في الساحة العالمية.

لكننا ندرك أنَّ العمل الإنساني وحده غير كافٍ. فسورية ليست كارثة طبيعية؛ إنها كارثة من صنع الإنسان. ونحن جميعاً نعلم ما الذي يسبِّب الموت والمعاناة. إنَّ نظام الأسد يتحمل المسؤولية الرئيسية. إنها براميل الأسد المتفجرة، لكنَّ وحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عامل رئيسي أيضاً. إنها استهداف عمال الإغاثة وقتْلهم. إنها التجاهل المتعمَّد للقانون الدولي الإنساني، في ثوب ذريعة سيادةٍ زائفة ومنحرفة في معظم الأحيان.

إنَّ مرحلة انتقالية سياسية عن طريق التفاوض في سورية هي السبيل الوحيد لإنهاء التراع هناك، وأساسية لتخفيف الأزمة الإنسانية. وإنني متشجع بالمناقشات البنَّاءة في فيينا، وبالزخم الجديد وراء العملية الساعية إلى السلام لشعب سورية. ولكن بانتظار التوصُّل إلى تلك التسوية السياسية، يجب أن نُعيد الالتزام بإنهاء الهجمات المستهدفة والعشوائية على المدنيين، ولا سيما الهجمات الجوية وعمليات القصف؛ بحماية المرافق الصحية، المدارس والبنى التحتية الأساسية؛ ضمان الوصول بلا عوائق إلى المنظمات الإنسانية؛ إنهاء استخدام أساليب الحصار ومنع العنف الجنساني والتصدي له. وكما هي الحال في جميع التراعات، باتت الفتيات والنساء الأكثر عرضة لخطر العنف والتعدي والاستغلال.

وإذ نجتمع اليوم، هناك قائمة طويلة من الأشياء التي لن نتمكَّن من الاتفاق عليها في ما يتعلق بالأزمة السورية، ولكن ينبغي ألاَّ تكون المساعدة لأولئك المحاصَرين في الأزمة، وقدرة المعونة الإنسانية على الوصول إلى محتاجيها، مدرَجة على تلك القائمة. فهذه أشياء ينبغي أن نستطيع الاتفاق عليها. ولا يمكن أن يكون هناك أي عذر للاستهانة بالقانون الدولي الإنساني. ولا يمكن أن يكون هناك أي عذر لمنع الوكالات الإنسانية من الوصول إلى المعوزين. ويجب على المجلس أن يجعل ذلك واضحاً. لقد اتفقنا على القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) بشأن السماح للأمم المتحدة باستخدام مسالك عبْر الحدود. وقد كان ذلك القرار أساسياً في مساعدتنا على إيصال المعونة إلى الناس الذين لولاها لما كان لديهم أيُّ شيء. ومن الضروري أن نجدده.

قد تكون سورية الصراع الأبرز في زماننا، ليس لمن هم في المنطقة، بل لنا جميعاً. فقد أظهرت بوضوح شديد مَواطن الإخفاقات في استجاباتنا الإنسانية والسياسية. والقمة العالمية للعمل الإنساني في العام المقبل ستكون مناسبة حيوية لنا لكي نلتزم باستجابة جديدة في القرن الحادي والعشرين للأزمات المطوَّلة، التي تجمع معاً عملنا الإنمائي والإنساني وفي مجال حقوق الإنسان. وفي عصر الأزمة هذا، ستكون تلك القمة مناسبة حيوية لإعادة التزامنا بقيمنا الإنسانية والقانون الإنساني.

وكما قال الأمين العام بان كي - مون ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماوْرر، لقد حان الوقت الآن لكي نتضافر من أجل البشرية. علينا أن نستجيب لتلك الدعوة من أجل سورية، ومن أجل العالم الأوسع والأجيال المقبلة. تلك هي مسؤوليتنا وتحدينا المشتركان. علينا أن نواكبهما.

أستأنف الآن مهامِّي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تُعرب نيوزيلندا أيضاً عن تعازيها على خسارة الأرواح مؤخراً في

باريس وبيروت، فضلاً عن الهجمات في أنقرة ومصر والعراق وخارجها.

ويجب علينا أن نفعل كل ما نستطيع لمجابهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش). وهذا يشمل إيجاد حل سياسي للنزاع السوري، الذي يشكِّل محرِّكاً رئيسياً لهذا التنظيم.

إنَّ الهجمات الأخيرة تُظهِر أنَّ التكلفة البشرية للصراع تصل إلى أبعد من سورية بكثير. لكنها تُواصل الزيادة أيضا داخل سوريا. قبل واحد وعشرين شهراً، اتخذ المجلس القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن سورية، الذي طالب جميع الأطراف بوقف جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والتعديات على حقوق الإنسان والكفِّ عنها فوراً. ولم تتمَّ الاستجابة لتلك الدعوة. ويتواصل صراع وحشي خارج عن القانون.

ويمكن لانتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها أن تؤدي إلى نشوب النزاعات وتأجيجها. فهي أساس العديد من النزاعات المعروضة أمام المجلس. وهذا واضح في سورية بشكل خاص.

والسمة العامة للنزاع هي تأثيره غير المتناسب على الفئات الأكثر ضعفا. ويصدق هذا في سورية على النساء والأطفال. وكما سمعنا اليوم، هناك ٢,٧ مليون طفل سوري حُرِموا من حقهم في التعليم - بعضهم لمدة أربع سنوات أو أكثر. وحقيقة أنَّ أكثر من نصف كل الهجمات على المدارس في جميع أرجاء العالم في السنوات الأربع الماضية، قد وقعت في سورية، تعبِّر عن ذلك بوضوح. وكما سمعنا اليوم من زملاء آخرين، يتواصل تجنيد وتلقين الأطفال من قِبَل تنظيم داعش والجماعات المسلحة من غير الدول.

إنَّ النساء والفتيات داخل سورية واللواتي هربْن من النزاع، يتعرضن لعنف جنسي وجنساني، واستغلال وتحرش جنسيين. والحالة الاقتصادية البائسة للأُسَر مستغَلَّة، مع إرغام الفتيات الصغيرات على الزيجات المبكِّرة. ويجب أن نخصَّ بالذكر تنظيم داعش نظراً لحملته الوحشية من العنف الجنسي.

إنَّ العنف الجنسي ليس مسألة نسائية. إنه سلاح حرب. وهو يروِّع الأفراد، ويزعزع استقرار الأُسَر والمجتمعات المحلية. ولا بدَّ لنا من التحرك إلى أبعد من الحديث عن ة النساء بصفتهن ضحايا النزاع. ويجب تزويدهنّ بفرصة أن يكُنّ عوامل تغيير قوية في تحويل مجتمعاتهن.

لقد أظهرت النساء السوريات صموداً وقوة هائلَين. وعلى المستوى السياسي، يجب إشراك المرأة السورية في حوارات السياسة العامة بشأن مستقبل سورية، كما دعا المبعوث الخاص دي ميستورا في الأسبوع الماضي، وقد تردد صدى الدعوة في القاعة اليوم. وعلى المستوى المجتمعي، يجب إدراج وجهات نظر المرأة في تقييمات الاحتياجات، تصميم البرامج وتنفيذ البرامج الإنسانية وبرامج التنمية وتقييماتها.

إنَّ المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والتعديات على حقوق الإنسان في سورية ليست اختيارية. فهي أساسية للعدالة؛ وأساسية للتعافي.

ونيوزيلندا تعمل مع الأردن وإسبانيا لتجديد القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، الذي أتاح الوصول عبْر الحدود للمساعدة الإنسانية الرامية إلى دخول سورية. لقد مكَّن القرار إيصال من المساعدة الغذائية، والبنود الإنسانية غير الغذائية والإمدادات الطبية لملايين الناس. لكنَّ الوصول إلى مزيد من الملايين يبقى صعباً، بما يشمل الموجودين في المناطق المحاصَرة، الذين تُمنَع عنهم عمداً المتطلبات الأساسية، كأسلوب شرس من أساليب الحرب.

وتشعر نيوزيلندا بالقلق إزاء استمرار عرقلة الوصول عبْر الخطوط الفاصلة، ولا سيما من قِبَل الحكومة السورية.

والوصول الإنساني إلى المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش يبقى غير موجود تقريباً.

إنَّ نيوزيلندا تدعم جهود المبعوث الخاص دي ميستورا، لكنه بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وهي في هذا الصدد ترحب بالمحادثات الجارية في فيينا. إنها خطوة هامة نحو حل سياسي، يؤكد مزايا الواقعية والدبلوماسية.

وإننا نرحب أيضاً بالاتفاق الذي توصلت إليه مجموعة الدعم السورية الدولية لتشجيع تدابير بناء الثقة من قِبَل الأطراف الميدانية، بما يشمل تنفيذاً أفضل للقرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)،و وصولاً إنسانياً متزايداً ونهاية لاستخدام الأسلحة العشوائية. وهذه التدابير ستدفع قدُماً بالعملية السياسية، التي تشكل الردَّ الحقيقي على الأزمة الإنسانية. وهي ستحمي المدنيين في الأمد القصير أيضاً.

وختاما، نرحب بالدور القوي الذي تتوخاه عملية فيينا لمجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء المجلس لتعزيز التقدم المحرز في فيينا والانخراط بشأن المسائل الناشئة عن العملية. ومما يشجع نيوزيلندا أن ترى تزايد الزخم نحو إيجاد حل سياسي. ومن المخزي أن يستغرق الأمر ما يقرب من خمس سنوات، مع مقتل أكثر من ربع مليون شخص وفرار ٤,٢ مليون آخرين من سورية – وهو عدد سكان نيوزيلندا بالضبط تقريبا، لنصل إلى ما وصلنا إليه اليوم.

ويجب أن نلتزم بكفالة أن يكون الآن بداية النهاية للنزاع الدائر في سورية. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان المملكة المتحدة عقد مؤتمر عالمي بشأن الأزمة في سورية أوائل العام القادم.

السيد غوثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أكرر الإعراب عن تضامن وفد بلدي مع الشعب الفرنسي وحكومته خلال أيام الحداد هذه. ويمكنهم أن يعولوا على إسبانيا أكثر من أي وقت مضى بوصفها جارا وحليفا وصديقا.

(تكلم بالإسبانية)

أود أن أعرب عن شكري للرئيسة على عقد جلسة اليوم للنظر في الحالة الإنسانية في سورية من مختلف الزوايا، وجميعها عوامل أساسية. كما أشكر السيد أوبراين والسيدة بانغورا والسيدة زروقي على إحاطتهم الإعلامية التي تثير القلق وتحرك العاطفة ولكنها ينبغي أن تدفعنا للعمل قبل كل شئ. وتشكل حالة النساء والأطفال في النزاع السوري الدرك الأسفل من الجحيم الذي أصبح ذلك البلد يعيش فيه.

وكما أشارت السيدة زروقي في الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، تضرر ملايين الأطفال جراء الحرب وهناك أسباب قوية تدعو لتوقع أنهم سيتأثرون مدى الحياة بعد هذه التجربة المؤلمة. وفي حين أن مهمتنا الحالية أساسية لحماية أرواحهم وإطعامهم والعناية بصحتهم وتعليمهم، حتى في مناطق النزاع، يجب أن نراعي أن الكثير منهم، وربما الأغلبية، سيظلون بحاجة إلى جميع أنواع المساعدة لفترة طويلة قادمة. وفي ذلك الصدد، نؤكد مرة أخرى على الدمار الذي طال نظام التعليم السوري، حيث يوجد مليونا طفل خارج المدرسة، فيما يعيش ٧٠٠ ٠٠٠ طفل آخر كلاجئين في البلدان المجاورة. وقد دُمر أكثر من ٥ ٠٠٠ مدرسة أو يجري استخدامها لأغراض لا علاقة لها بالتعليم في مخالفة للقانون الدولي الإنساني وقرارات هذا المجلس. ومن المهم للغاية أن نفعل شيئا حيال ذلك، بداية بالاستجابة للدعوة إلى وضع خطة استجابة لسورية، والتي يتذكر الأعضاء أنه في إطارها ثمة حاجة إلى مبلغ يقل عن ٢٢٤ مليون دولار للحيولة دون فقدان سورية لجيل بأكمله نتيجة للحرب.

ولا شك أن أحد الآثار الأشد ضررا على الأطفال السوريين هو تجنيد الأطفال واستخدام الجماعات الإرهابية

وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة لهم في القتال. ومع تلقين هذه الجماعات أفكارها للأطفال، هناك خطر من غرس بذور الكراهية والتي يمكن أن تنتشر بسهولة في المستقبل. إن استخدام العنف الجنسي من قبل جميع أطراف النزاع السوري مدمر أيضا. واستخدام هذا العنف كأسلوب إرهابي يتجلى على نطاق واسع ويجب أن يتوقف فورا. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لضحايا هذا النوع من العنف الحصول على العناية الطبية المتخصصة، التي لا تتوفر للأسف دائما بسهولة. وينبغي أيضا النظر إلى دور المرأة في سورية من زوايا أخرى، ولا سيما من زاوية مشاركتها مشاركة كاملة في عملية سياسية شاملة للجميع، تفضي إلى إحلال السلام في سورية، وكذلك في جميع مجالات الحياة في سورية الجديدة التي نتوق جميعا إلى رؤيتها.

وأترك ردنا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد أوبراين للنهاية، ليس لأنها أقل أهمية – بل على العكس من ذلك. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأكرر إدانتنا للهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين التي تشنها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة. ونحث المجلس على سرعة اتخاذ تدابير في ذلك الصدد. وكما قال زميلي من نيوزيلندا قبلي، سيوجه المجلس قريبا اهتمامه إلى تجديد القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) بشأن المساعدات الإنسانية عبر الحدود، والذي ثبتت فعاليته بشكل واضح منذ دخوله حيز النفاذ. وينبغي ألا نهدر الفرصة التي يتيحها ذلك التجديد لتعزيز الجوانب الأخرى للمعونة الإنسانية، مثل الوصول إلى المناطق المحاصرة والحياد الطبي.

وأخيراً، اتفق مع معظم المتكلمين الآخرين، إن لم يكن جميعهم، على أن جهودنا الإنسانية ستذهب سدى من دون البدء فورا في حل سياسي يؤدي إلى تشكيل حكومة انتقالية شاملة للجميع بالصلاحيات التنفيذية الكاملة والتي تعبر تماما عن الشعب السوري وتحظى بالشرعية الكافية لتشجيع التغيير السياسي في البلد، وفقا لبيان جنيف (S/2012/523، المرفق). ونتابع، بطبيعة الحال، عن كثب العملية الدبلوماسية التي بدأت في فيينا، ونرحب بخريطة الطريق التي اعتمدت في تلك العاصمة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تظهر تصميمنا المشترك على وضع حد للمذبحة في سوريا.

السيدة قعوار (الأردن): اسمحوا لي في البداية بأن أرحب بمعالي وزيرة التنمية الدولية وأن أتقدم بالشكر للملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة، وأن أتقدم بالشكر أيضا لكل من وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

يعبر الأردن عن تعازيه الخالصة لحكومة وشعب فرنسا الصديق. وندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها باريس. ونؤكد وقوفنا إلى جانب فرنسا وكافة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. كما نؤكد إدانتنا الشديدة للعمليات الإرهابية التي وقعت في بيروت وأنقرة والعراق ومصر، وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة. ونؤكد وقوفنا معها وإلى جانبها في محاربة الإرهاب.

يكتنفنا حزن عميق لما آلت إليه الأوضاع في الجارة الشقيقة، سورية على مر الأعوام الخمسة الماضية. فالمشهد الإنساني هناك مروع. ولن أختزل مأساة الشعب السوري الشقيق في الأرقام والإحصاءات، فعمق المعاناة قد تخطى ما يمكن أن تستوعبه البشرية والعالم المتحضر. لقد أصبح انتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان من قبل الأطراف المتناحرة في سورية صفة رئيسية للنزاع هناك. وأصبح القصف العشوائي للمدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، مشهدا يوميا متكررا، ناهيك عن التشريد والتجويع وتدمير البنى التحتية وتفجير المدارس

والمراكز الصحية وإعاقة المساعدات الطبية والمساعدات المنقذة للحياة وترويع الأقليات وطمس الهوية السورية وتدمير وسرقة التراث والآثار التاريخية.

إن على المجتمع الدولي أن يعمل على وقف هذه المعاناة وأن يبحث في كافة السبل التي يمكن أن تحسن الأوضاع الإنسانية هناك. وفي هذا الصدد، سيعمل الأردن مع نيوزيلندا وإسبانيا خلال الأيام المقبلة على التشاور مع أعضاء المجلس حول تجديد القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) لضمان استمرار دخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود، والتي أدت إلى إنقاذ حياة الملايين من السوريين.

كما على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل موحد لمحاربة العصابات الإرهابية، وخاصة عصابة داعش، التي لا تزال تسيطر على مساحات من الأرض في سورية وتعيث فيها الفساد وتهدد شعبها، والتي اتسعت رقعة أعمالها الجبانة كما رأينا الأسبوع الماضي لتشمل فرنسا ولبنان والعراق.

نعاني اليوم من التداعيات الخطيرة لاستمرار الأوضاع المأساوية في سورية.

والأردن المحدود بموارده يتعامل اليوم مع أكبر أزمة لجوء إنسانية في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، بل وبات بلدي أكبر مستضيف للاجئين في العالم، وثاني أكبر مستضيف للاجئين السوريين مقارنة بعدد السكان.

لقد بلغ عدد المواطنين السوريين في الأردن وحده نحو ١,٥ مليون مواطن منتشرين في مختلف مناطق المملكة، حيث أن ٩ في المائة فقط من اللاجئين السوريين يعيشون في المخيمات. ولقد زاد ذلك من الضغط على خدمات الصحة والتعليم والامن الغذائي وفرص العمل والأمن، وبما لذلك من تكاليف باهظة على الخزينة العامة في الأردن في وقت يواجه فيه بلدي أصلا تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة للأوضاع الإقليمية. ونتقاسم معهم مواردنا ومكونات بنانا التحتية التي أُرهقت بفعل هذه المسؤولية التي نباشرها نيابة عن الإنسانية جمعاء، والتي يتعين على العالم بأسره أن يساعدنا في التصدي لهذا العبء الكبير.

لقد فتحت الملكة وشعبها الطيب بيوتهم للاجئين من مختلف أنحاء المنطقة، وسوف نستمر في هذا النهج المضياف الذي كرسته القيادة الهاشمية، إلا أن على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للدول المضيفة للاجئين السوريين التي باتت تشعر بالخذلان لقصور الدعم الدولي.

لقد أثّرت أزمة اللاجئين أيضا على التنمية في المنطقة. فإن الأردن والدول المضيفة للاجئين السوريين تواجه تدهورا حادا في هياكل الخدمات الأساسية والأسس الاجتماعية، وهناك تراجعات حادة في مكتسبات التنمية في مختلف المجالات. عليه، فإن على المجتمع الدولي العمل مع حكومات الدول المضيفة للاجئين لضمان مستقبل معقول للأفراد الذين تأثرت حياتهم بهذه الأزمة الرهيبة، سواء داخل مجتمع اللاجئين أو المجتمعات المضيفة. ولا بد للمجتمع الدولي من دعم بناء قدرات تلك الدول ومرونتها، لأن ذلك يشكل مصلحة دولية عامة، ألا وهي السلم والأمن الدوليين. ونرغب في هذا الصدد أن نتوجه بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عقد أعمال منتدى التنمية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، الذي نظمه البرنامج بالتعاون مع الحكومة الأردنية، والذي يشكّل مرحلة جديدة للتعاون والشراكة الدولية لدعم اللاجئين السوريين والدول المضيفة لهم.

لقد حرص الأردن خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن على أن يُبقي مسألة اللاجئين السوريين حاضرة في جدول أعماله ومداولاته. ونؤكد على أهمية أن يستمر المجلس في متابعة هذه الأزمة لما لها من تداعيات خطيرة على المنطقة والعالم. ونؤكد على ضرورة تنفيذ البيان الرئاسي

S/PRST/2015/10 الذي اعتمده المجلس بشأن هذا الموضوع في نيسان/أبريل الماضي والبناء عليه.

ولا يوجد حل إنساني للأزمة في سوريا، وإنما حل سياسي. وبناء على ذلك يجدد الأردن التعبير عن مساندته المستمرة لكافة الجهود الرامية إلى فتح الطريق أمام آفاق إنجاز الحل السياسي الشامل للأزمة السورية. ويرحب الأردن بانعقاد اجتماعات فيينا الوزارية والإعلان الصادر عنها، والذي يبيّن العناصر المشتركة في الموقف الدولي. إن المشاركة الواسعة للدول المعنية جعلته اجتماعا تاريخيا، إلا أننا يجب أن نبني عليه من خلال بلورة خطط عمل مستقبلية تؤدي إلى إطلاق عملية سياسية بما يحقق الانتقال السياسي في البلد ويحقق طموحات الشعب السوري.

إن الحل السياسي الشامل هو الحل الوحيد لهذه الأزمة، والذي يُجمع العالم على وجوب ارتكازه على مقررات مؤتمر جنيف ١. وهذا أمر لا خلاف عليه. ولا بد أن يكون هذا الحل السياسي جامعا وملبيا لتطلعات الشعب السوري، ونتاجا لتوافقات كل مكونات سوريا، وأن يحقق انتقالا إلى واقع سياسي جديد يرتضيه الشعب السوري برمته، ويمكّننا من دحر الإرهاب في سوريا. وهو أيضا هدف نجمع عليه، ويفضي إلى استعادة الاستقرار والأمن في سوريا، بما يسمح بالعودة الطوعية للاجئين والنازحين السوريين إلى ديارهم، ويحافظ على السلامة الإقليمية لسوريا واستقلالها السياسي.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بداية، نود مرة أخرى الإعراب عن تعاطفنا العميق وتعازينا لشعب وحكومة فرنسا، ولمدينة باريس وجميع البلدان والمدن والسكان، ولكل من وقع ضحية للهجمات الإرهابية المروعة، والذين قد يواجه بعضهم التهديد الإرهابي على أساس يومي. وإذ نعرب عن تعازينا، نود أن نعلن بصوت عال وبوضوح تام تضامننا في الكفاح المشترك ضد الإرهاب.

ونشكر وكيل الأمين العام على عرضه تقرير الأمين العام (S/2015/862) ونشيد بالتأكيد بجميع العاملين في المجال الإنساني، سواء كانوا من الأمم المتحدة أو من المنظمات الدولية الأخرى، الذين يعملون في سوريا وغالبا ما يخاطرون بأرواحهم لمساعدة من هم بحاجة إلى المساعدة الطبية والغذاء والسكن.

ويبذل هؤلاء جهودا إنسانية هائلة. ففي كل شهر يتلقى ما يربو على ٤ ملايين شخص المساعدة الغذائية. ولا يزال النظام الرامي إلى إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها عبر الحدود عملا بالقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وتحت إشراف الأمم المتحدة، يعمل بصورة فعالة. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، عبرت ٢٠٧ قافلة الحدود السورية المشتركة مع تركيا والأردن، أي ما يزيد على ٤ ٥٠٠ حمولة شاحنة. وما تزال الحكومة السورية تقوم بالكثير لأجل كفالة وصول شحنات المساعدة الإنسانية ليس في المناطق الخاضعة لسيطرتها فحسب، حيث يعيش معظم المشردين داخليا، بل أيضا في معظم الأراضي الخارجة عن سيطرتها كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام.

ويجب الثناء أيضا على الأعمال النبيلة التي يضطلع بها الشعب السوري نفسه، سواء أكان ذلك ما يقوم به متطوعو الهلال الأحمر الذين يعملون على توفير الضروريات الأساسية عبر خطوط المواجهة، أو أولئك الأفراد الذين يواصلون استضافة اللاجئين في بيوتهم. ومن الواضح تماما أنه لا يمكن حل المشكلة بهذه الطريقة، بغض النظر عن سعة نطاق الجهود الإنسانية المبذولة، ومهما كان عدد القوافل التي يتم إرسالها عبر الحدود أو الخطوط الأمامية. ولا سبيل إلى إحداث تحسّن ملموس ومستمر في الحالة هذه إلا عن طريق التوصل إلى تسوية سياسية مقترنا في الوقت نفسه بشن قتال ضار على الإرهاب.

ويجب على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده في مكافحة التهديد الإرهابي الذي عانى منه الشعب السوري بالفعل على مدى خمس سنوات. وهو تهديد لا حدود لوحشيته، ولا يأبه

بالحدود الجغرافية. وهذا أمر رأينا حدوثه المرة تلو الأخرى، متمثلا في المآسي التي وقعت في بيروت وباريس وأنقرة وبغداد وغيرها من المدن. وقد أدان المشاركون في اجتماع الفريق الدولي المعني بتقديم الدعم إلى سوريا، المعقود في فيينا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، هذه الأعمال الإرهابية. واقترحوا علاوة على ذلك العديد من الخطوات الهادفة إلى دفع العملية السياسية في سوريا قُدما، وشددوا على أهمية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء البلد.

وليس مقبولا البتة تسييس حقوق الإنسان والأمور الإنسانية، خصوصا في هذه المرحلة الحاسمة للغاية التي يستمر فيها تكثيف الجهود السياسية. وليس أخلاقيا تقديم ملاحظات مضللة في هذا الصدد، بغرض تحقيق كسب سياسي. ونشعر بالغضب من مختلف التقارير التي تدّعي سقوط القتلى من المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية من جراء إطلاق القذائف والغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة الروسية، في حين يستمر تقديم الإحاطات الإعلامية يوميا للصحفيين الروس وغيرهم من البلدان الأخرى. وخلال هذه الإحاطات الإعلامية قدمت صورة موضوعية عما يجري هناك إلى جانب فضح محاولات التضليل الإعلامي هذه.

وعلى سبيل المثال، في الإبلاغ عن غارة جوية استهدفت مستشفى في سرمين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ادّعت وسائط الإعلام وأكدت أن إصابات في صفوف المدنيين قد نجمت عنها. وبالمصادفة، أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام في الفقرة ٧ منه. وتناقلت وسائط الإعلام صور مبنىً مدمّر. ومع ذلك، يظهر مستشفى سرمين بوضوح سليماً وغير متضرر في صور السواتل التي التقطت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. ومرة أخرى، نعيد التأكيد على أن الاقتصار على استخدام المعلومات المؤكّدة والتي تم التحقق منها ويمكن الاعتماد عليها هو أحد المعايير الرئيسية لكفالة الطابع المحايد وغير المتحيز لمنظومة الأمم المتحدة.

ونلاحظ أن التقرير الجديد للأمين العام وُضع بطريقة أكثر توازناً، من حيث أنه لا يتضمن أي تقييمات متسرعة وبيانات لم يتم التحقق منها عن خسائر محتملة في صفوف المدنيين. ونأسف أن واضعي التقرير لم تكن لديهم الشجاعة لتفنيد المعلومات المضللة بشأن أعمال القوات الجوية للاتحاد الروسي الواردة في التقرير السابق عن الحالة الإنسانية.

وتواصل روسيا تقديم المعونة الإنسانية للشعب السوري. وتقوم العديد من الرحلات الجوية لوزارة حالات الطوارئ الروسية بإيصال المواد الأساسية إلى سورية. وقد تبرعت روسيا بـ ١٠٠ ٠٠٠ طن من القمح إلى دمشق. ونقوم أيضاً بتقديم المساعدة عن طريق منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويكمن الطريق إلى تسوية سياسية مستدامة والتصدي بصورة فعالة للإرهاب في الجمع بين الجهود الدولية والإقليمية. وهناك إدراك متنام للحاجة إلى إنشاء تحالف شامل مناهض للإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد أظهرت الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً أن الأمر لا يقتصر على أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، ولكن ما لا يمكن تبريره أيضاً هو السلبية والافتقار إلى الوحدة في الكفاح ضد هذا الشر. ونحن على استعداد لمواصلة العمل المشترك في هذا المجال.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): قلوبنا مع أولئك الذين يبكون أحباءهم بعد الهجمات الإرهابية الأخيرة.

وأود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد هذه الإحاطة لمجلس الأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم – وهي تقارير صريحة عن الآثار المروعة لزهاء خمس سنوات من الحرب الوحشية على الشعب السوري. وفيما ننظر في الإشارات الإيجابية الآتية من فيينا،

فإن كل ما يحصل عليه هؤلاء الناس هو المزيد من سفك الدماء والتشريد.

يقترب لبنان والأردن وتركيا من نقطة تشبع خطيرة إذ لا يزال اللاجئون يتدفّقون خارج سورية. وفي حين يستفيد المجرمون والمهربون والمتجرون ويكسبون الملايين من هذه المأساة، فإن اللاجئين يموتون بالفعل من أجل الفرار. ووفقاً لما ذكرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ألقت قوات الحكومة ما يقرب من ١ ٥٠٠ برميل متفجر في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده. ولا تزال الهجمات العشوائية والانتهاكات ضد المدنيين مستمرة من جميع أطراف النزاع. ويُستخدم التجويع والحصار كأداة من أدوات الحرب. ويواصل سفاحو داعش ارتكاب فظائع شنيعة – الإعدام العلني والرجم وقطع رؤوس والاغتصاب. ومن غير المعقول أن أسواق الرقيق في القرن الحادي والعشرين موجودة وتعمل، حيث تُعرض النساء والفتيات ويتم بيعهنّ مثل الماشية.

وتظلّ إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية مشكلة ضخمة، بسبب انعدام الأمن فضلاً عن العراقيل المصطنعة. ولا تزال الإجراءات الإدارية لمنح تأشيرات الدخول تتسبب في تأخير إيصال وكالات الأمم المتحدة وشركائها للمساعدة وتحدّ منها، بما في ذلك المنظمات الإنسانية غير الحكومية. إن إعاقة وصول المساعدات الإنسانية أمر غير أخلاقي وإجرامي. فكل دقيقة لها أهميتها. وكل يوم يعني المزيد من الخسائر في الأرواح.

وتشكل كل هذه الأعمال انتهاكات صارخة لجميع الأحكام الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) والقرارات اللاحقة. وعدم قدرة المجلس على تنفيذ قراراته في مواجهة أكبر أزمة إنسانية في القرن الحادي والعشرين يقوّض أهميتها ومصداقيتها. ينبغي للمجلس استخدام كافة الأدوات الموضوعة تحت تصرّفه لكفالة أن تسمح جميع أطراف هذا النزاع للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع. نحن بحاجة إلى زيادة وتوسيع نطاق الوصول إلى ملايين الناس الذين يعيشون في جميع المناطق التي يصعب الوصول إليها، وأيضاً في ضوء الشتاء المقبل الذي يؤدي إلى تفاقم المعاناة الهائلة للأشخاص المحتاجين.

إن الصراع المستمر حرم الشعب السوري حتى من الرعاية الطبية الأساسية. وقد وثّق الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان ٣٠٧ هجمات على المرافق الطبية ووفاة ٦٧٠ من الموظفين الطبيين في سورية منذ بداية النزاع في آذار/مارس ٢٠١١، مع كون القوات السورية مسؤولة عن ٩٠ في المائة من تلك الهجمات. إن الشواغل المتعلقة بسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية أيضاً ما زالت كبيرة جداً، مع تعرّض مركبات الأمم المتحدة للهجوم وقتل واختطاف العاملين في المجال الإنساني. وندين الهجمات المستمرة على مرافق الرعاية الصحية والإنسانية ووسائط نقلها وموظفيها، ونكرر التأكيد على أن لهم وضع حماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، الذي يجب احترامه في جميع الظروف. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الهجمات قد تشكل جرائم حرب. إذ يتعين النظر إليها بأكبر قدر من الجدية.

يستشري الإفلات من العقاب في سورية. إن الإحالة التي تمسّ الحاجة إليها للحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية قد مُنعت بحق النقض العام الماضي – وهي واحدة من أربع مرات استُخدم فيها حق النقض مما سمح لهذه الأزمة بالتعمّق والتوسّع عن طريق حماية مرتكبي الجرائم لا الضحايا. وإننا نؤيد نداءات الأمين العام لإحالة سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، ونحث المجتمع الدولي على عدم السماح بأن تصبح المساءلة ضحية أخرى من ضحايا الحرب في سورية.

ونشيد بالعمل الذي قامت به لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ومنظمات حقوق الإنسان في تسجيل الأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان في سورية. ونحثها على مواصلة عملها الهام على أمل أن تساعد الشهادات التي جمعتها ذات يوم عاجلاً وليس آجلاً في محاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

لا تزال سورية من أكثر الأماكن خطورة في العالم على الأطفال – وهي جحيم حقيقي للفتيات اللاتي يولدن هناك. فقد ٧,٥ مليون من الأطفال السوريين والديهم ومنازلهم ومدارسهم ويعانون من صدمات نفسية وجسدية هائلة. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك أكثر من ١٤٠ ٠٠٠ طفلٍ سوري عديمي الجنسية. أي مستقبل ينتظرهم – وهم أميون ويتامى ويعانون من سوء التغذية ومشوهون؟ أي مستقبل ينتظر بلداً جيلها المقبل كلّه هو جيل ضائع؟ ونحيي جميع الذين يسلطون الضوء على محنة أطفال سورية ويعملون كل ما في وسعهم لتوفير الحماية والدعم والعون لهم. وهم أيضاً يطالبون بالعدالة. لا يملك هؤلاء الأطفال ترف انتظار نجاح جنيف أو فيينا أو أي صيغة أخرى. فإلى أن يحين ذلك الوقت، سيكون العديد منهم قد استسلموا للموت، أو جرت مقايضتهم بالغذاء أو تجنيدهم وأمرهم بالقتل، أو سقطوا تحت القصف والهجمات الجوية والبراميل المتفجرة. يمكن للمجلس وينبغي له على أقل تقدير أن يتصرّف بشأن البراميل المتفجرة لحماية هؤلاء الأطفال وما تبقى من الشعب السوري.

في الختام، أودّ أن أؤكد من جديد موقفنا الثابت من أنه لا يوجد حل عسكري للتراع السوري. ويجب على الجانبين أن يختارا طاولة المفاوضات بدلاً من العنف وأن يسيرا على أساس بيان جنيف عام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق) والاعتماد على بصيص الأمل الذي تقدّمه فيينا الآن. لكن هذا الطريق سيكون طويلاً ومليئاً بالعقبات. وهو يتطلب الوقت، وهو ما لا يملكه الشعب السوري. يجب على هذا المجلس أن يفعل كل ما في وسعه للتأكد من أن أولئك الذين يجري الآن بناء السلام من أجلهم سيشهدونه وهم أحياء.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ بداية أن أعرب مرة أخرى، باسم الوفد الأنغولي، عن خالص تعازينا وتضامننا مع وفد فرنسا بسبب الهجمات التي وقعت في باريس. ونددين بشدة تلك الأعمال الوحشية.

ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد ستيفن أوبراين، وكذلك السيدة ليلى زروقي والسيدة زينب بانغورا على ما قدموه من عروض شاملة بشأن الحالة الإنسانية والتحدي الذي يواجه الشعب السوري.

من المقلق بشكل بالغ أن نشهد انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد أطراف التراع ومعاناة مستمرة للمجتمعات والأفراد داخل سورية. إن أزمة اللاجئين الضخمة التي تواجه جيران سورية والآن صارت تواجه أوروبا هي إحدى آثار عجز المجتمع الدولي عن تشجيع وتيسير إيجاد حل سياسي لهذا التراع. وبالإضافة إلى ذلك، فتزايد التطرف والترعة الراديكالية والقومية سيترك إرثاً مريراً مع عواقب طويلة الأجل ستؤثر على المنطقة والعالم ككل.

وتقع علينا مسؤولية مشتركة لحل هذه الأزمة، ولذلك، يجب علينا تكثيف الجهود لدعم المحادثات المعقودة في فيينا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لهذا الصراع غير العقلاني. وتتحمل البلدان المشاركة في العملية السياسية، بما في ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والتي لها نفوذ لاجدال فيه على الأطراف المتحاربة، مسؤولية خاصة عن العمل معا للضغط على تلك الأطراف بحزم لانهاء أعمال العنف. إن محادثات فيينا تمثل جهدا عالميا. ومن دواعي سرورنا التوصل إلى اتفاق بشأن عقد محادثات بين الحكومة والمعارضة في

كانون الثاني/يناير، وحول سبل تنفيذ وقف لإطلاق النار. ونعتقد أن الاتفاق على وقف إطلاق النار ومنع انتشار الأسلحة وتوريدها وتقديم الدعم اللوجستي للجماعات المتمردة في الميدان يشكل أولوية قصوى. وعندها فقط سيشعر الشعب السوري بالتزام حقيقي من جانب الأطراف الفاعلة، وأصحاب المصلحة المعنيين بالتوصل إلى عملية سلام شاملة، تستجيب لتطلعاته الأساسية إلى تحقيق السلام والازدهار.

إن القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) تمثل جهودا حثيثة يبذلها مجلس الأمن لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الكامنة وراء النزاع السوري وإيجاد سبل للتخفيف من معاناة الناس ويأسهم في ظل ظروف صعبة للغاية. ومع ذلك، في هذه المرحلة، يجب علينا أن نصر بقوة على أن تُظهر أطراف النزاع احترامها لحق المدنيين في الحصول على الضروريات الأساسية، بما في ذلك المأوى والغذاء والماء والرعاية الطبية. لقد استمر الصراع لفترة طويلة للغاية. والأبعاد غير العقلانية لذلك الصراع وعدم احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هي أمور غير مقبولة. وتستدعي الظروف منا أن نحث جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك السلطات السورية والقوى الخارجية، على وقف جميع الأعمال العدائية والتوصل إلى تسوية سياسية للصراع. وعلاوة على ذلك، يجب علينا ضمان أن تؤدي نتائج عملية السلام والانتقال السياسي إلى مساءلة مرتكبي الفظائع وأسوأ انتهاكات حقوق الإنسان. وذلك يشكل شرطا أساسيا لعملية تعافٍ ومصالحة حقيقية بين السوريين.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أشكر وكيل الأمين العام أوبراين والممثلتين الخاصتين بانغورا وزروقي على إحاطاتهم الإعلامية الرصينة للغاية. ومن خلال التأمل في ما ورد في بياناتهم وما ورد في تقرير الأمين العام عن الحالة الإنسانية في سورية (S/2015/862)، من المثير للجزع أن نسمع مرة أخرى أن الحالة الأمنية قد تدهورت وأن وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أشد الحاجة إليها لم يشهد تحسنا.

وقبل تناول بعض المسائل المثارة اليوم، أريد أيضا القول إن قلوبنا ودعواتنا مع جميع المتضررين من الهجمات في باريس يوم الجمعة وفي بيروت يوم الخميس. وندين هذه الهجمات الإرهابية الدنيئة بأشد العبارات. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا للرد على ما لا يمكن إلا أن تعتبره اعتداء على إنسانيتنا المشتركة.

كما قال الأمين العام والممثلون هنا اليوم مرارا وتكرارا، فإن الحل الوحيد الممكن للأزمة في سورية، بما في ذلك الحالة الإنسانية المتردية، هو حل سياسي، يتم من خلال عملية سياسية بقيادة سورية على أساس بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). وقبل يومين فقط، اتخذنا خطوة أساسية هامة لتحقيق ذلك الهدف في فيينا. فقد اتفق أكثر من ٢٠ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو المنظمات الإقليمية ومبعوث الأمم المتحدة الخاص دي ميستورا، الذين اجتمعوا يوم السبت، بوصفهم أعضاء في المجموعة الدولية لدعم سورية، على مناقشة كيفية وضع حد للصراع السوري في أقرب وقت ممكن.

واتفقت المجموعة على العمل في تنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع أرجاء سورية، من المقرر أن يدخل حيز النفاذ بمجرد شروع ممثلي الحكومة السورية والمعارضة في الخطوات الأولى باتجاه بدء فترة انتقالية على أساس بيان جنيف. إن وقف القتال أمر ضروري للغاية لجهودنا الرامية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسوريين والمضي قدما بالعملية السياسية الرامية لإنهاء الصراع. ومن جانبنا، سيكون من المهم للغاية بالنسبة للمجلس دعم ذلك الجهد من خلال اتخاذ قرار بشأن نشر بعثة رصد بتأييد من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار. وكما جرت مناقشة ذلك في فيينا، في كل من المجموعة الوزارية

والفريق العامل، فإن من الأهمية بمكان أن تعمل جميع الأطراف والمجتمع الدولي كله بجد لضمان التسليم السريع للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية من خلال موافقات التسليم دون عوائق وتحسين الوصول عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. وبينما نتطلع إلى تجديد القرار ٢١٩١ (٢٠١٤)، يجب علينا بصفة خاصة أن نفعل كل ما بوسعنا لضمان وصول المساعدات إلى من هم في حاجة ماسة إليها في سورية.

وبينما توجد طاقة متجددة من أجل التوصل إلى حل سياسي، لا تزال الحالة الميدانية مقلقة للغاية. فالمعاناة المأساوية للمدنيين، جراء استمرار القتال والانتهاكات الشعواء للقانون الدولي، مستمرة بلا هوادة. ولا نزال مصدومين من استمرار استخدام البراميل المتفجرة وباقي الأسلحة المدمرة في مناطق مدنية، فضلا عن الهجمات على المدارس والمستشفيات والطواقم الطبية والاعتقال والاحتجاز بصورة تعسفية والعنف الجنسي والجنساني وعمليات التعذيب والاختفاء. وسجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ١ ٧٧١ حالة وفاة في سورية خلال شهر تشرين الأول /أكتوبر فقط، بمن في ذلك ١ ٢٨٤ فردا لقوا حتفهم على أيدي القوات الحكومية، التي لا تزال مسؤولة بوضوح عن الأغلبية الساحقة من القتلى في سورية. علاوة على ذلك، ورغم نفي النظام، فإن استخدام النظام المروع للبراميل المتفجرة لم يتوقف في الشهر الماضي. وسجلت مجموعات التوثيق السورية استخدامه لـ ١ ٤٣٨ برميلا متفجرا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده. وجرى في الأسابيع الأخيرة تكثيف الغارات الجوية، بما في ذلك تلك التي تنطوي على استخدام براميل متفجرة، في الجزء الشرقي من الغوطة الخاضع لسيطرة المعارضة، مما أسفر عن تدمير مراكز طبية وأسواق وأماكن عامة أخرى. وأدت غارات جوية عدة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، وفقا لوكالات الإغاثة، على سوق شعبية في دوما إلى مقتل ٧٠ شخصا على الأقل وإصابة أكثر من ٥٠٠ آخرين.

ويجب أن تتوقف هذه الأساليب الوحشية. ونؤكد مدى أهمية إشارة بيان فيينا الصادر يوم السبت إلى القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي يتضمن الطلب من جميع الأطراف وقف أي استخدام عشوائي للأسلحة في مناطق مأهولة بالسكان، ونرحب بالتزام مجموعة فيينا بالضغط على الأطراف فيما يخص هذه المسألة. وفي شمال سورية، كان لتصاعد حدة القتال، بما في ذلك العمليات العسكرية الروسية، تأثير كبير على الحالة الإنسانية. فقد رأينا في حلب وإدلب وحماة نزوح ما يناهز ١٣٠ ٠٠٠ مشرد سوري جديد خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده. وكما قال الأمين العام، فإن للهجمات على مرافق الرعاية الصحية، ووسائل النقل والعاملين في المجال الطبي تأثير مدمر مضاعف، ليس جراء قتل المدنيين فحسب، ولكن أيضا جراء تدهور القدرة على توفير الرعاية التي يحتاجها الناس بشدة. ولا تزال المرافق الطبية والموظفون يتعرضون للهجمات، كما أشار إلى ذلك وكيل الأمين العام أوبراين.

كما لا تزال المدارس تتعرض لهجمات. وهناك أكثر من مليوني طفل، واحد من بين كل ثلاثة، غير ملتحقين بالمدارس في سورية. ولذلك أيضا تأثير مدمر مضاعف. وإذا لم يكن بالإمكان حماية الأطفال وتعليمهم، فإن أجيال سورية المقبلة في خطر. وكما أفادت السيدة بانغورا، يستمر استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي كأداة حرب في سورية وغيرها.

وهذه جريمة دنيئة ضد البشرية، وهي تؤثر على جميع مناحي الحياة في سوريا – الرجال، والنساء، والفتيان، والفتيات – ويجب وضع حد لها. وكما ذكرت السيدة زروقي، يعاني الأطفال أيضا معاناة هائلة بينما يجري تجنيدهم قسرا لاستخدامهم في الصراع كجنود أطفال، وفي بعض الحالات، كدروع بشرية من قبل الحكومة، والجماعات المسلحة التابعة للحكومة، والجماعات المسلحة غير التابعة للحكومة مثل الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (تنظيم

داعش)، بشكل خاص. وتتوجه الولايات المتحدة بالشكر إلى الممثلتين الخاصتين السيدة زروقي والسيدة بانغورا على كفالة بقاء المجلس مطلعا على الأفعال المروعة. ونحن نرحب بالاحاطات الاعلامية المستقبلية التي يمكنها أن تفضي بالمجلس إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن سوريا.

إن انتهاكات حقوق الإنسان منتشرة أيضا على نطاق واسع وموثقة تماما من جانب لجنة الأمم المتحدة للتحقيق، التي أطلعت المجلس على ما لديها من معلومات في الأسبوع الماضي. وحسبما ذكرت لجنة التحقيق، هناك العديدون من الضحايا لا يزالون يخضعون للتعذيب. فقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ١٠٤ أشخاص تعرضوا للتعذيب حتى الموت في تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم ٩٩ شخصا تعرضوا للتعذيب على يد النظام. ويواصل تنظيم داعش انتهاكاته الجمّة للحقوق الأساسية للسوريين. وفي الرقة، اعتقل تنظيم داعش شخصين متزوجين لأنهما يدرّسان مجموعات مختلطة من البنين والبنات، على سبل المثال. كما يواصل تنظيم داعش إعدام السوريين، سواء للتصور بأنهم جواسيس أو لميولهم الجنسية، والقيام بخطف الناس، واستعبادهم، واغتصابهم، بمن فيهم فتيات صغيرات يبلغن من العمر تسع سنوات. وبطبيعة الحال، لا تزال الحالة العامة في سوريا مثار قلق عميق.

ووفقا لتقرير الأمم المتحدة الصادر مؤخرا عن الاحتياجات الإنسانية، فإن أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة يبلغون الآن ما مجموعه ١٣,٥ مليون شخص – أي بزيادة ١,٢ مليون شخص خلال أكثر من ١٠ أشهر بقليل. وهناك ما لا يقل عن ٨,٧ مليون شخص غير قادرين على تلبية كامل احتياجاتهم الغذائية في الوقت الحاضر. وفي غضون ذلك، لا يزال ٤,٥ مليون شخص داخل سوريا يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وهي تقريبا نصف المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش. وثمة نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المحاصرة يواصلون العيش في ظل ظروف أشد قساوة. وتعمد الولايات المتحدة إلى دعم الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للإعداد لموسم الشتاء المقبل ومواجهته بشكل فعال، بما في ذلك توزيع إمدادات الإغاثة الموسمية المناسبة على أكثر من مليون شخص في سوريا. وكما ذُكر في فيينا خلال عطلة نهاية الأسبوع، فإن حل قضية اللاجئين هام أيضا من أجل التسوية النهائية للصراع السوري. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى القيام بما هو أكثر من ذلك وفي وقت قريب.

إن خطة الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية في سوريا لا تحظى حاليا سوى بنسبة ٤٥ في المائة من التمويل. ونحن نحث جميع البلدان على أن تنظر في زيادة مساهماتها في أقرب وقت ممكن، وأن تأخذ في الاعتبار تقديم مساهمات كبيرة في المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي سينعقد في لندن خلال شباط/فبراير ٢٠١٦. وبينما نسعى إلى وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي، يتعين علينا أيضا، بطبيعة الحال، أن نواصل تلبية الاحتياجات الماسة للسوريين على أرض الواقع، ويجب أن نفعل ذلك على الفور.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): تتوجه الصين بالشكر إلى المملكة المتحدة على مبادرتها إلى عقد هذه الجلسة اليوم، وترحب بوزيرة الدولة للتنمية الدولية، جستين غريننغ، التي تقوم برئاستها. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين والممثلتين الخاصتين للأمين العام، السيدة بانغورا والسيدة زروقي، على إحاطاتهم الإعلامية.

وتتقدم الصين إلى فرنسا بتعازيها تجاه سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس، وتدين بأشد العبارات أعمال الإرهاب الوحشية. ونود أن نتقدم بعميق تعازينا وتعاطفنا إلى أسر الضحايا والمصابين بجراح.

على مدى السنوات الخمس الماضية، أخذ الصراع المسلح بين مختلف الأطراف السورية يصبح أشد عنفا من أي وقت

مضى. فالدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) وغيرها من المنظمات الإرهابية المتفشية، تجلب المعاناة العميقة للشعب السوري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل عمله بطريقة منسقة في جميع المجالات الثلاثة، ألا وهي العملية السياسية، ومكافحة الإرهاب، وتخفيف حدة الوضع الإنساني، بغية التوصل إلى حل شامل ودائم للأزمة السورية.

إن التسوية السياسية هي السبيل لحل الأزمة. وفي الوقت الحاضر، سوف يؤدي الحل السياسي إلى تهيئة فرص كبرى. ولقد انعقد اجتماعان في فيينا على مستوى وزراء الخارجية تكللا بالنجاح. وتوصل المشاركون في هذين الاجتماعين إلى توافق هام في الآراء حول وقف شامل لإطلاق النار، والبدء بعملية سياسية تهدف إلى تشكيل سلطة انتقالية سورية وإجراء الانتخابات. وأنشئ فريق الدعم الدولي رسميا، ودخلت التسوية السياسية مرحلة جديدة. أمّا المرحلة الرئيسية المقبلة، فهي تتمثل في كفالة تنفيذها. وينبغي للأطراف المعنية أن تنسق الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل الشروع في عملية الانتقال السياسي، بغية الحفاظ على الزخم الذي تحقق بصعوبة.

ولقد أصبح الإرهاب التحدي الأمني الأكثر خطورة وإلحاحا الذي يواجهه المجتمع الدولي، والذي يجب عليه إيلاء اهتمام وثيق لتأثير الإرهاب على الوضع في سوريا والمنطقة. واتخذ مجلس الأمن مجموعة من القرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومكافحة تنظيم داعش الإرهابي وقوى الارهاب الأخرى، وتوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل يدا بيد، استنادا إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية الأخرى المعترف بها عموما في العلاقات الدولية، بهدف زيادة تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب أن نولي اهتماما خاصا لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية على حد سواء، ويجب عدم الكيل بمكيالين. ويجب على الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة أن يكون كاملا من أجل تشكيل جبهة موحدة لمكافحة الإرهاب.

والصين، أيضا، واقعة ضحية للإرهاب. فمكافحة قوى تركستان الشرقية الإرهابية، بقيادة الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، يجب أن تصبح عنصرا هاما في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وتقديم المساعدات الإنسانية بنشاط أمر حاسم لتخفيف حدة الحالة للشعب السوري.

وتود الصين أن تؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تأمل الصين من الأمم المتحدة، استرشادا بالمبدأ الذي ينظم المساعدات الإنسانية، أن تعزز تعاونها ومشاركتها، وأن توسع نطاق المساعدة التي تقدمها استنادا إلى موافقة البلد المعني. ونحن ندعو مختلف الأطراف في سوريا إلى وضع مستقبل البلد والشعب في المقام الأول. وبناء على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ندعوها إلى التعاون بفعالية مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى.

ثانيا، تدعو الصين مختلف أطراف الصراع في سوريا، بناء على القانون الإنساني الدولي، إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ووقف الهجمات، وحماية البنية التحتية والمرافق الطبية وأفرادها، والوفاء على نحو فعال بالتزاماتها تجاه حماية المدنيين. وينبغي للبلدان التي لها تأثير على مختلف الأطراف في سوريا أن تفعل المزيد.

ثالثا، تؤيد الصين المجتمع الدولي في مبدأ تقاسم المسؤولية لتوسيع نطاق دعمه لسوريا والبلدان المجاورة لها بشأن الاحتياجات المحددة للبلد المعني، بغية كفالة وصول المساعدات إلى الناس الذين يحتاجون إليها واستهلاكها بشكل فعال. وندعو الجهات المانحة إلى التبرع لخطة الاستجابة للمساعدات الإنسانية المشتركة بين الأمم المتحدة وسوريا بغرض التخفيف من حدة النقص المالي. وما فتئت الصين تساعد على تهدئة الوضع في سوريا، ونحن قدمنا أكثر من ٢٣٠ مليون يوان كمعونة للشعب السوري، فضلا عن اللاجئين خارج سوريا. وقررت الصين منذ زمن ليس ببعيد تقديم ١٠٠ مليون يوان

إلى سوريا والأردن ولبنان. وسوف نواصل القيام بكل ما في وسعنا للمساعدة في ضوء احتياجات الناس.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نود، سيدتي الرئيسة، أن نرحب ونشيد بكم. ونحن نشكر السيد ستيفان أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الاعلامية. كما أننا نهنئه على العمل الذي يقوم به كرئيس لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونشكر كذلك الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب هافا بانغورا، على إحاطتيهما الاعلاميتين.

في البداية، وباسم جمهورية فنزويلا البوليفارية، أعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة فرنسا في الهجمات الإرهابية الوحشية الأخيرة ضد المدنيين. ونعرب عن مواساتنا لأسر ضحايا تلك الأعمال الإجرامية التي صدمت وحشيتها وقسوتها العالم. ونرجو أن تبلغ سمع الشعب الفرنسي عبارات تضامننا ودعمنا في هذه اللحظة المفجعة.

وندين أيضاً الهجمات الإرهابية التي وقعت في لبنان وتركيا، والتي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، إلى جانب تلك التي تحدث كل يوم في العراق وسوريا مع استمرار معاناة البلدين من الأنشطة الإرهابية الوحشية لجماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) وغيرها من الأطراف الفاعلة العنيفة غير التابعة للدول. وفنزويلا تدين العنف المستمر الذي ترتكبه داعش في سوريا والعراق، والمدنيون – خصوصاً الأطفال – هم الضحايا الرئيسيون لقسوة تلك المجموعة الإرهابية. وتعلمنا تلك الأحداث المؤسفة أن الإرهاب لا يعرف حدوداً وأنه ما زال يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وما لم يتحرك المجتمع الدولي بشكل حاسم من أجل وقف تمويل وتدريب وتسليح تلك المجموعات، فضلاً عن استخدامها وتحريضها على تقويض الحكومات، ستظل أوروبا وبقية دول العالم تعاني من عواقب الأنشطة الإرهابية لتلك الكيانات التي ضربت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفعل. وفي هذا الصدد، تكرر فنزويلا إدانتها القاطعة للإرهاب بكل مظاهره وللتطرف العنيف، أياً كانت دوافعه وأينما ارتكب. فلا يمكن تقسيم الإرهابيين إلى خيّرين وأشرار.

إن أي حل للأزمة الإنسانية في الشرق الأوسط يجب أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وفي هذا الصدد، وطالما يروج للتدخل الخارجي من خلال دعم الجماعات الإرهابية واستمرار الاحتلال الأجنبي وسياساته القمعية، سنظل نشهد تدفق اللاجئين والنازحين فراراً من الحرب وإنقاذاً لأرواحهم. والأوضاع في فلسطين والعراق وسوريا رمز لذلك الواقع المأساوي في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يعرب بلدنا عن عميق قلقه إزاء الوضع الإنساني الناجم عن النزاع الدائر في سوريا. فبعد خمس سنوات من بدء القتال، دفع الشعب السوري ثمناً فادحاً جداً لتغلغل الإرهاب في بلاده، الأمر الذي أطلق العنان لكارثة إنسانية حقيقية.

ونعرب عن تقديرنا للجهود النبيلة التي تبذلها الوكالات الإنسانية في سوريا، والتي تعمل في ظروف معاكسة بسبب نفس النزاع الذي أغرق البلاد وشعبها في ظروف مزرية للغاية، وأدت ممارسات الكيانات الإرهابية داعش وجبهة النصرة وجيش الفتح والمجموعات المرتبطة بها، إلى جعل إيصال مساعداتها أشد خطورة. وبالتالي، فإننا ندين الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني والمرافق التي يؤدون عملهم النبيل منها. فالوكالات الإنسانية لا يمكن أن تكون أهدافاً عسكرية في أي ظرف من الظروف.

ونحن نقدر مستوى التعاون القائم بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسلطات السورية في حل المسائل العالقة في برنامج العمل الإنساني، كما ورد في تقرير الأمين العام

(S/2015/862). ونأمل أن يستمر تعزيز تلك العلاقة بغية تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان المتضررين بالحرب.

ومع ذلك، هناك بعض العناصر الإيجابية التي تضمنها تقرير الأمين العام، كالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الزبداني وأدت إلى وقف لإطلاق النار بفضل إجراءات فعالة للأمم المتحدة. ومن العناصر الإيجابية كذلك ما ذُكر عن قيام نحو ٧٠ في المائة من المقاتلين في منطقة قدسيا، بريف دمشق، بتسليم أسلحتهم في محاولة واضحة لبدء محادثات للمصالحة، مما يمثل بارقة أمل في عملية نرجو أن تكون راسخة. وأخيراً، كانت حملة التحصين الوطنية التي أطلقت بالتعاون مع وزارة الصحة السورية لتحصين أكثر من ٢,٣ مليون طفل على مستوى البلاد، باستثناء الرقة، وتلك علامة مشجعة أيضاً في إطار المأساة الشاملة.

إن المناطق التي تسيطر عليها داعش تشكل تحدياً حقيقياً للمنظمات الإنسانية، كما ورد في التقرير. وبرنامج الأغذية العالمي غير قادر على إيصال المساعدة لأكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ شخص في حاجة إلى الغذاء. وهذا يشكل عقبة أمام المنظمات الإنسانية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار داعش في استخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة التي توقع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين. وتلك الهجمات، إلى جانب عمليات الخطف والإعدام بإجراءات موجزة التي ترتكبها تلك الجماعة الإرهابية، ما هي إلا جانب واحد من سجلها الحافل بالانتهاكات للقانون الدولي.

كما أننا نرفض الهجمات المتعمدة على المدارس التي تقوم بها تلك الجماعة الإرهابية في سورية، وخاصة في حلب، والتي تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتلك الإجراءات غير القانونية تشكل سلسلة من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يجب أن يقدم مرتكبوها إلى العدالة. وفي هذا السياق، فإننا نعي جداً حقيقة أن التقرير لا يشير مباشرة إلى العمليات العسكرية لجبهة النصرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وللأسف، فإن هذا الافتقار إلى الوضوح في المعلومات المقدمة لا يساعد على فهم كامل لما يحدث على أرض الواقع.

علاوة على ذلك، فإننا نرفض استخدام الميليشيات المرتبطة بجيش الإسلام، والمعروف أيضاً باسم جيش الفتح، للمدنيين من الأقليات العرقية كدروع بشرية. ويجب أن يرفض المجتمع الدولي تلك التصرفات بشكل قاطع لأنها تمثل إهداراً لكرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، نأمل أن تضاف تلك المنظمات في أقرب وقت ممكن إلى القائمة التي تحتفظ بها اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات. لقد آن الأوان لوضع حد لأنشطتها كأطراف فاعلة غير تابعة للدول.

ونحن ندين استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول وداعش للخدمات الأساسية كسلاح للحرب. ويجب أن يتوقف قطع المياه والكهرباء عن السكان المدنيين. تلك التصرفات تشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإننا ندين استمرار تدمير التراث الثقافي لسوريا، مثل تدمير آثار تدمر، نتيجة للنظرة الاستبدادية لداعش التي عقدت العزم على إزالة كل الآثار التاريخية للماضي التي لا تتلاءم مع نظرتها المتطرفة والمتحجرة إزاء الدين والتاريخ.

ونود أن نرفع أصواتنا دفاعاً عن الأطفال السوريين، الذين يتعرضون للعنف الدموي والمتعمد من قبل الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول. ونحن نستنكر الجرائم المستمرة التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية ضد الأطفال السوريين، ونحث المجتمع الدولي على الحشد دفاعاً عنهم.

وفي إطار البحث عن حل سياسي تفاوضي للنزاع، فإننا نقدر عالياً كون مشاورات فيينا قد نظرت في مشاركة الحكومة السورية، فهي طرف رئيسي في البحث عن تسوية. ومن الحماقة أن يدعي البعض ويصر على خلاف ذلك، مكتفياً بالحكم على الشعب السوري بمزيد من المعاناة والدوران في متاهة عدم اليقين الأمر الذي يغذي العنف واليأس. وهذا المنظور المتحيز بشأن تسوية النزاع أدى فحسب إلى تعطيل الحل وتشديد قبضة الإرهاب.

ونكرر دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لسوريا، السيد ستيفان دي ميستورا – الذي يحظى بدعمنا الكامل – من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع، بمشاركة كاملة لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك حكومة الرئيس بشار الأسد. ونحن بانتظار نتائج المفاوضات الجارية في فيينا والتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار للمساعدة في تخفيف حدة الأوضاع الإنسانية. وكعضو منتخب في مجلس الأمن، تتوقع فنزويلا أن يتاح لها الاطلاع على جميع الاتفاقات والالتزامات التي تتعهد بها الأطراف في فيينا حتى يمكننا الإسهام في الإجماع المطلوب لأعمال المجلس.

ختاماً، فإننا ندعو للتوصل إلى حل سلمي تفاوضي لتلك الأزمة الرهيبة. ويجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في سوريا. فالشعب السوري قد دفع أغلى ثمن دفاعاً عن سلامة أراضيه وسيادته ضد الإرهاب. وعلى المجتمع الدولي أن يتحرك من أجل وضع حد للعنف وإعادة السلام مرة أخرى. فمن المؤسف أن تتحول سوريا إلى مختبر للرعب والموت. وسيحكم التاريخ على مرتكبي تلك الفظائع.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى ترؤسها. وعلى غرار المتكلمين السابقين، أود أن أعرب عن أعمق تعازينا لوفد فرنسا وشعبها فيما يتعلق بالهجمات الإرهابية المشينة والمثيرة للاشمئزاز التي وقعت في باريس يوم الجمعة الماضي. ونقف متضامنين مع فرنسا في وقت الحزن هذا. وبنفس المشاعر، نعرب عن تعازينا أيضا للبنان وتونس ومصر.

وأشكر السيد أوبراين، والسيدة بانغورا، والسيدة زروقي على إسهاماتهم في هذه الجلسة، التي أبرزت الحالة المأساوية وضرورة القيام بعمل عاجل في سوريا. وتتابع ماليزيا،إلى جانب أعضاء المجلس الآخرين، نتائج المحادثات الأخيرة في فيينا، وننوه بالإعلان عن خارطة الطريق نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في سوريا. ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد للمشاركة، ويتطلع إلى مداولات المجلس بشأن هذه المسألة.

وبما أن الإرادة السياسية ستضطلع بدور كبير في تأمين الاتفاق في فيينا، فلا يزال يساورنا القلق إزاء الخسائر الهائلة التي خلفها النزاع السوري حتى الآن، فهناك أكثر من ٠٠٠ ٢٥٠ قتيل، وما يزيد على مليون جريح، وأكثر من ٦. مليون مشرد، ونحو ١٣,٥مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن في ذلك أكثر من ٥,٦مليون طفل. وقد تم خفض متوسط العمر المتوقع إلى نحو ١٣عاما. وأصبح معدل الالتحاق بالمدارس أقل من ٥٠ في المائة، ويعيش ثلاثة من أصل أربعة سوريين الآن في الفقر.

وما برحت أطراف النزاع غير مبالية بالألم والمعاناة التي يتعرض لهما الشعب السوري. وتستمر أعمال الإفلات من العقاب بلا هوادة. ونود تذكير جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بالتقيد بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان واحترامهما.

وما فتئ النزاع السوري يتسم أيضا بشن الهجمات العشوائية والاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن المفزع بشكل خاص استخدام أطراف النزاع للبراميل المتفجرة والمواد الكيميائية السامة.

وما برحت ماليزيا يساورها بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها أطراف

النزاع ضد النساء والفتيات والأطفال. فالنساء والفتيات لا يواجهن الاغتصاب والاعتداء الجنسي فحسب؛ بل يجري بيعهن أيضا كرقيق جنسي ويجبرن على الزواج القسري من المقاتلين الأجانب. ومن المخزي أن يتم تجريد الأطفال من براءتهم ويحرموا من الحماية.

وقد أصبح تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال أمرا شائعا في سوريا. ومما يثير الانزعاج الشديد، التقارير التي تفيد باستخدام الأطفال في أعمال السخرة، وكرقيق جنسي، بل كدروع بشرية. واستراتيجية الحصار والتجويع، التي تروم ضمان إخضاع السكان واستسلامهم بأكملهم، تضفي بعدا مقلقا آخر على النزاع السوري. ومن المريع أن يستخدم جميع الأطراف في النزاع أسلوبا من هذا القبيل في القرن الحادي والعشرين كاستراتيجية للحرب. وحقيقة أنه حتى المدارس والمستشفيات قد استهدفت عن عمد تشكل تجسيدا للاستخفاف والازدراء وعدم الاحترام المطلق الذي تكنه أطراف النزاع للقيم الإنسانية.

وفي مقابل هذا البؤس واليأس، فإننا نشعر بالارتياح إزاء الالتزام الثابت من جانب مختلف وكالات الأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وتوفير الدعم للسكان المدنيين في سوريا، ونحن نثني على جهودها. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالأسف العميق من أن عبور الخط الفاصل لا يزال يواجه عقبات أمنية وإدارية. ويساورنا القلق أيضا من استمرار صعوبة الوصول إلى السكان في المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. ويجب على الحكومة السورية أن تفعل المزيد لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

ومن جانبنا، فإن حكومة بلدي حاليا تتخذ خطوات من أجل الوفاء بالتزامها باستضافة ٣ ٠٠٠ لاجئ سوري. وندعو المجتمع الدولي إلى القيام بأقصى ما يمكنه لمساعدة الشعب السوري في وقت حاجته.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في مجلس الأمن، ونشكركم على عقد جلسة اليوم. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام أوبراين، والممثلة الخاصة للأمين العام زروقي، والممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا على إحاطاتهم الإعلامية الحماسية. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشهري الأخير عن الموضوع (S/2015/862).

كما نود أن نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن أحر التعازي لشعبي فرنسا ولبنان بشأن الهجمات المروعة الشائنة التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مواطنيهما.

إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم، وتقرير الأمين العام قد أشارت بوضوح إلى أن الحالة الإنسانية في سوريا لا تزال بالغة السوء. وما فتئ الصراع يشكل عبئا ثقيلا على السكان المدنيين. ويواجه غير المقاتلين، وبخاصة النساء والأطفال، صعوبات خطيرة، مع وجود مئات الآلاف عالقين في المناطق المحاصرة. ومن المثير للقلق بشكل بالغ استمرار أطراف النزاع في انتهاك القانون الإنساني الدولي بدون عقاب. فخلال الشهر الماضي، قتل مئات المدنيين أو جرحوا أو شوهوا في الاعتداءات المباشرة أو العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان. ويجب على الأطراف المتحاربة الامتناع عن ارتكاب الأعمال التي تهدد سلامة المدنيين وأمنهم.

ويجب علينا أن نشدد على أن الاستهداف المتعمد للمدنيين يشكل جريمة حرب وأن المسؤولين عن هذه الأعمال مجرمو حرب يجب تقديمهم إلى العدالة. ونحيط علما على نحو إيجابي بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة السورية بالامتناع عن الاستخدام العشوائي للأسلحة. وندين الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية، الأمر الذي يتسبب في انقطاع الإمداد بالكهرباء والمياه. وهذا أمر يزيد من حدة هذه الحالة الإنسانية

الصعبة بالفعل في سوريا. كما ندين الهجمات التي تشن على مرافق الرعاية الصحية والعاملين في المجال الطبي، فضلا عن الحرمان من الرعاية لمن هم في حاجة إليها. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

ومن المؤسف أن يظل تقديم المساعدة الإنسانية يواجه صعوبات بالغة بسبب النزاع الدائر، وانعدام الأمن، والعقبات الإدارية. وهناك حاجة إلى السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بالقيام بواجباتها دون عائق. ويجب على الأطراف تيسير سرعة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء البلد.

ونود أن نشيد بالوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها على جهودهم التي لا تعرف الكلل للوصول إلى الملايين ممن هم بحاجة إلى المعونة، على الرغم من التحديات التي يواجهونها في بيئة العمل. ونحن ندرك أن آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ تفي بولايتها من خلال ضمان الطبيعة الإنسانية البحتة للشحنات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. ونثني على حكومتي الأردن وتركيا لتعاونهما المستمر مع الآلية.

وكما أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي بوضوح بعد ظهر اليوم في إحاطتها الإعلامية، فإن محنة الأطفال المتضررين من النزاع السوري أمر مقلق للغاية. فقد أصبح تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال أمرا شائعا في سوريا. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء حالات اختطاف الأطفال وقتلهم وتشويههم، فضلا عن الهجمات التي تشن على المدارس. ونشدد على ضرورة تصرف المجتمع الدولي بشكل متضافر من أجل حماية الأطفال السوريين من العواقب الوخيمة للحرب.

كما تثير مسألة العنف الجنسي في النزاع السوري قلقا بالغا. وكما ذكرت الممثلة الخاصة للأمين العام بانغورا ببلاغة، فإن النساء والفتيات المشردات في خطر التعرض لمختلف أشكال الاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي، والاغتصاب الجماعي، والزواج القسري. ونحن ندين هذه الأعمال الشنيعة بأقوى العبارات. ويبرز هذا الوضع الحاجة الماسة إلى تقديم المزيد لحماية النساء والفتيات، وتجدر دراسة استراتيجية السيدة بانغورا المؤلفة من سبع نقاط حول ما يمكن القيام به.

ويجب علينا جميعا أن نعترف بأن العلاقة السببية بين الحالة الإنسانية والنزاع الدائر في سوريا هو ما يجب أن نواصل البحث فيه. ويكمن الحل المستدام للأزمة الإنسانية في سوريا في إنهاء النزاع، أما الخطوات اللازمة لإنهاء النزاع فهي الحوار والتفاوض.

وبعد خمس سنوات من القتال، ينبغي أن يكون واضحا للأطراف أنه ليس هناك حل عسكري. ونحن نشجع الأطراف المتحاربة على إغماد السيوف وإلقاء السلاح والسعي إلى إيجاد حل تفاوضي.

إن الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في فيينا وضمت مجموعة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة الدوليين قد وفرت زخما تشتد الحاجة إليه من أجل اتخاذ قرار بشأن تحقيق السلام في سورية. ونحن نعتقد أن استمرارية هذه المبادرة ستتيح فرصة لوضع إطار للسلام يتماشى مع المبادئ الرئيسية لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ونحن نؤيد تلك الجهود بدون تحفظ، ونأمل أن تفضي إلى تحقيق السلام الدائم واستعادة الاستقرار في سورية.

السيد غومبو تشولي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه الجلسة.

وقبل أن أبدأ، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإشادة بإخلاص بحكومة فرنسا وشعبها على صمودهما في ضوء الأعمال الإرهابية الوحشية التي وقعت في

الآونة الأخيرة. نحن ندين تلك الأعمال الفظيعة. نود أيضا أن نعرب عن تعازينا للبنان والشعب اللبناني، الذي سقط ضحية للإرهاب كذلك.

وأود أن أعرب عن امتناني للسيد ستيفن أوبراين، والسيدة زينب بانغورا، والسيدة ليلى زروقي على إحاطاتهم الإعلامية.

منذ ما يقرب من خمس سنوات، اتسمت حياة الشعب السوري بالقتال العنيف بصورة يومية تقريبا. إن الإحصاءات المروعة اليومية بشأن الجرحى والمشردين داخليا واللاجئين تجرف السوريين أكثر في بحر اليأس. والحالة الإنسانية في البلد آخذة في التدهور، على الرغم من ضخامة الجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة الذين نشيد بهم على شجاعتهم وتفانيهم.

نحن ندين جميع الهجمات التي ترتكب ضد المدنيين الأبرياء، فضلا عن البنية التحتية الحيوية الأساسية للبلد، وندعو جميع الأطراف إلى الرفع الفوري لجميع العقبات التي تحول دون وصول المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين في مناطق القتال، بما في ذلك في المناطق المحاصرة. ونود أن نكرر دعوتنا لجميع الأطراف في الصراع إلى وضع حد للعنف، ونود أن نشدد على ضرورة التزامهم باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك جميع الأحكام ذات الصلة للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). وينبغي التذكير بأن الرفض المنهجي لتوفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين، مما يحرمهم من الضروريات الأساسية التي يحتاجون إليها لبقائهم على قيد الحياة، مثل المياه والأدوية، يشكل انتهاكا خطيرا لكرامة الإنسان وانتهاكا صارخا لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني.

تتوالى جلسات مجلس الأمن بشأن سورية الواحدة تلو الأخرى بدون أي تحسن في الحالة التي يشهدها الشعب السوري الذي يعاني منذ وقت طويل. لقد حان الوقت لكي ينظر مجلس الأمن في اتخاذ تدابير ملموسة أقوى وأشد حزما من أجل وضع حد للمأساة الإنسانية التي تشهدها سورية. وقد أدت هذه الحرب التي لا نهاية لها وعواقبها التي لا توصف، إلى إزدراء تام للقانون الدولي الإنساني، وتقليص مصداقية مجلس الأمن ودوره إلى مجرد مراقب لا حول له ولا قوة.

ونحث مجتمع المانحين على الاستجابة إلى الدعوات والنداءات المختلفة من أجل تمويل المساعدة الإنسانية، الأمر الذي سيمكن موظفي الأمم المتحدة وشركائهم من تقديم المساعدة اللازمة إلى السكان المدنيين المحتاجين، سواء داخل سورية أو خارجها. إن حلول فصل الشتاء سيعرض السكان المدنيين لظروف معيشية صعبة للغاية. ولهذا السبب، نحتاج إلى تعبئة خاصة من المجتمع الدولي بأسره.

وكما قلنا دائما، فإن العمل الإنساني، أيا كان نطاقه، لا يمكن أن يكون في حد ذاته بديلا عن الحل سياسي. ولذلك، يجب علينا أن نكثف جهودنا الرامية إلى مساعدة الأطراف على التوصل إلى حل تفاوضي للصراع، حل يمكن أن يضع حدا لمعاناة الشعب السوري، ويستعيد عملية انتقال سياسي شاملة للجميع. ومن هذا المنظور، يتعين على الدول التي تملك أي تأثير على الأطراف المختلفة ألا تدخر أي جهد لدفعها إلى أن تلتزم بحسن نية بإجراء مفاوضات مباشرة من أجل تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نرحب بحضور وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، السيدة جاستين غرينينغ. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة زينب حواء بانغورا؛ والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلى زروقي.

ونقدم تعازينا إلى أسر الضحايا، وشعب فرنسا وحكومتها، وكذلك شعب وحكومة لبنان، ونعرب عن تضامننا معهما. ونعرب أيضا عن تعازينا لجميع البلدان والمناطق التي تعاني يوميا من آفة الإرهاب. إن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي ولا يمكن تبريره، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال ومنظِّميها وداعميها إلى العدالة على جرائمهم.

التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/862) هو مجرد إنذار من إنذارات عديدة بأن الحالة في سورية قد أصبحت لا تحتمل. يدر هذا الصراع الظروف الأساسية للحفاظ على هوية المجتمع السوري وأمنه وكرامته. ومن المستحيل أن نظل غير مبالين، حيث نواجه أوجه الضعف الهائلة وآثار الأزمة على السكان المدنيين الذين لا يستطيعون الوصول إلى العناصر اللازمة الأساسية الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. وتدرك جميع الأطراف العواقب الوخيمة لتلك الأعمال التي يجب ألا تكون تحت مظلة الإفلات من العقاب. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال إلى العدالة.

ونؤكد من جديد ضرورة تعزيز الآليات الكفيلة بحماية السكان المدنيين، مثل إعادة فتح الممرات الإنسانية لتسهيل وصول المعونة إلى السكان الموجودين في مخيمات المشردين داخليا، ولا سيما في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. ومن الضروري تهيئة الظروف اللازمة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، والتنفيذ الفعّال للقرارات الإنسانية، التي تدعو الأطراف إلى الامتناع عن الهجمات المستمرة على المرافق الطبية والمدارس والبنية التحتية الأساسية.

والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها للتو من الممثلة الخاصة بانغورا، إنما تؤكد ببساطة خطورة حالة العنف الجنسي والجنساني في الصراع السوري، حيث لا يستخدم هذا النوع من العنف كأسلوب من أساليب الحرب فحسب، ولكن أيضا كوسيلة للترهيب. ومن الضروري أن توصي منظومة الأمم المتحدة بالتدابير التي تستند إلى الحالة التي تُرصد في الميدان، وأن تقوم بتنفيذها. ويجب أن ننفذ القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) تنفيذا كاملا، وأن نصر على عدم التسامح مطلقا إزاء العنف الجنسي.

كما يساورنا القلق إزاء الآثار المدمرة للهجمات المستمرة على الأطفال، وإزاء محدودية فرص حصولهم على التعليم، من جملة غيره من الحقوق الأساسية. ولا يمكننا، كما أشارت السيدة زروقي، أن نسمح بضياع جيل، وتقع علينا المسؤولية، بوصفنا مجلس الأمن، عندما يتعلق الأمر بتلك المأساة. من الضروري تنفيذ إعلان أوسلو للمدارس الآمنة، ومبادئ لوستر التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، والقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، بشأن حماية المدارس من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للاستجابة للاحتياجات الإنسانية. إن المحادثات التي أجرتها المجموعة الدولية لدعم سورية مؤخرا في فيينا، والبيانين المشتركين المؤرخين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر تمنحنا الأمل.

ونحن نعرب عن تقديرنا لحقيقة أنه تم السعي إلى تحقيق أهداف محددة في الخطة الإنسانية. ومن الضروري التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

ومن الحاسم أيضا أن يقود السوريون أنفسهم العملية السياسية، على النحو المكرس في بيان جنيف (S/2011/560، المرفق). ومع ذلك، فإن الحل السياسي سيظل بعيد المنال مادام النزاع مسلحا. ولذلك ندعو بشكل قاطع إلى وضع حد لإمدادات وتدفق الأسلحة إلى كل الأطراف.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن ابدأ بتوجيه الشكر لجميع المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية – السيد أوبراين والسيدة زروقي والسيدة بانغورا. فهم يذكروننا، بعملهم الذي لا يعرف الكلل، بالكم الهائل من المدنيين والنساء والأطفال الذين يعانون بشكل مباشر في سورية.

وأود أيضا أن أشكر بحرارة كل الذين أبدوا تعاطفهم وتضامنهم مع بلدي في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ففي ذلك اليوم، ضُربت فرنسا في صميم قلبها في باريس وفي سان – دوني بهجمات إرهابية خطط لها في سورية. وقد كانت الخسارة كبيرة، كما يعلم المجلس، فقد قتل ١٢٩ على الأقل، وجرح ما يربو على ٣٠٠ والكثير من الناس في هذه اللحظة التي أتكلم فيها بين الحياة والموت. لقد تلقت فرنسا العديد من إشارات التضامن والصداقة من جميع أنحاء العالم. وتلمس هذه الإشارات والرسائل وجداننا في العمق وتوضح لنا دعم المجتمع الدولي بالإجماع لبلدي.

و لم تكن فرنسا الوحيدة التي تعرضت لهجوم قاتل مساء يوم الجمعة؛ فقد تأثرت ما لا يقل عن ١٩ جنسية أخرى. وقلوبنا مع أسر الضحايا، في فرنسا وفي سائر أنحاء العالم على حد سواء. وقلوبنا مع جميع الأسر التي تأثرت في الأشهر الأخيرة بإرهاب لا يعرف لونا أو دينا: لبنان وتركيا والدانمرك والكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا وتونس ومصر والعديد من البلدان الأخرى.

إنني أخاطب المجلس بصفتي ممثلا لبلد ما زال متحدا وأكثر تصميما من أي وقت مضى. وقد عقد العزم على مكافحة الإرهاب بلا هوادة، مع احترام القانون. حرية، مساواة أخوة – شعار الجمهورية الفرنسية – الذي لم يسبق أن اكتسب معنى بالقدر الذي يكتسبه الآن. إن فرنسا بلد حر ومستقل. وهو تعددي وقوي بتنوعه. تلك هي فرنسا التي ضُربت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

والعدو معروف وهو داعش. فهذا التنظيم يستمد بقاءه واستمراره من الانقسامات العرقية والدينية في المنطقة ويتعزز بالكراهية ورفض الآخر. وهو يضطهد ويقتل مجموعات سكانية بكاملها في الشرق الأوسط على نحو يومي، ويقوم بمنهجية وانتظام بتدمير الثروة الثقافية الفريدة للمنطقة وهي إرث مشترك للإنسانية.

وإزاء هذا الوضع، يجب أن نسترشد بهدفين متكاملين. أولاً، هناك حاجة إلى محاربة الإرهاب وداعش بحزم وتصميم. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي بأسره في تلك الحرب. وكما قال رئيس الجمهورية هذا الصباح، ستدعو فرنسا إلى عقد جلسة لمجلس الأمن لاعتماد مشروع قرار يهدف إلى مكافحة الإرهاب. كما دعا الرئيس أولوند إلى العمل الجماعي، في إطار ائتلاف دولي كبير وفريد من نوعه لتجميع قوانا ووسائلنا لتدمير داعش، عدونا المشترك. فيجب أن نضع حدا لأولئك الذين يدمرون بتصميم وبطريقة منهجية ومهنية ودؤوبة.

وفيما يتعلق بالبحث عن حل سياسي في سورية، فقد أصبح ذلك أكثر ضرورة من أي وقت مضى. فقد أصبحت سورية أكبر مصنع للإرهابيين عرفه العالم. ويجب أن يتحد أعضاء مجلس الأمن وبلدان المنطقة على وجه السرعة لتنفيذ انتقال سياسي في سورية لا يكون بشار الأسد فيه جزءا من الحل. وهناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم ملموس في الميدان الإنساني والمطالبة باحترام القانون الإنساني الدولي، سواء كان ذلك الحصول على المساعدات الإنسانية أو وقف جميع الهجمات العشوائية ضد المدنيين. وفي فيينا، قدمت فرنسا عددا من المقترحات الملموسة بشأن هذا الموضوع ترمي إلى التخفيف من معاناة السكان المدنيين في الوقت الذي تتدهور فيه الحالة الخطيرة أصلا في عين المكان. وكما ذكر الآخرون، فإن القرارات التي يتخذها المجلس يجب أن تنفذ بلا تأخير.

ومن الأهمية بمكان أن نقف متحدين، مرة أخرى، لمعالجة هذين الهدفين.

إن أزمة اللاجئين هي من أهم الآثار المباشرة للكارثة الإنسانية. وإذا ما استمرت الحالة الراهنة، فإنها ستوجد حالة مزعزعة للغاية. ومساعدة البلدان ذات الحدود المشتركة مع

سورية التي استضافت الأعداد الأكبر من اللاجئين السوريين، أمر مهم أكثر من أي وقت مضى. وأود أن أشيد بها.

وبالإضافة إلى بلدان المنطقة، فإن أوروبا تقف على الخطوط الأمامية. فسكان العراق وسورية، لا سيما الذين يعيشون في الأراضي التي تسيطر عليها داعش، يفرون لأنهم يتعرضون للتعذيب. إن الترحيب بهم بكرامة التزام أخلاقي على أوروبا، احتراما للحريات الأساسية ومبادئ القانون وهي أساسية بالنسبة للقارة.

وعلى الرغم من الأحداث المأساوية ومحاولات زعزعة الاستقرار، فإن فرنسا لن تتخلى أبدا عن هويتها، ألا وهي أنها بلد الحرية. وهي لن تتخلى أبدا عن قيمها. سنجتاز هذه التجربة. ونحن، المجتمع الدولي، يجب أن نتحد للدفاع عن هذه المبادئ العالمية سويا. إن تصميم فرنسا ثابت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يذكرني تعامل البعض في مجلس الأمن مع الوضع في بلادي سورية بعبارة مجازية تقال في لغة شكسبير ”هنالك فيل في الغرفة“.

وهذه العبارة تعني أن هناك مشكلة كبيرة واضحة للعيان ولا يمكن تجاهلها؛ إلا أن الأشخاص الموجودين في الغرفة يتظاهرون بعدم وجودها واختاروا عدم التعامل معها أو حلها. وهذا بالضبط ما حصل مع بعض الدول في هذا المجلس في إطار تعاملها مع الوضع في سورية، وذلك عندما تجاهل صناع القرار فيها الآفة الكبرى التي تزعزع الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة والعالم، الآفة التي كانت السبب الرئيسي في الأزمة الإنسانية في عدد من المناطق السورية والتي كانت السبب في معاناة الأطفال والنساء في بلادي سورية وفي تحويل جزء من الشعب السوري إلى نازحين ولاجئين. هذه الآفة هي الإرهاب التكفيري العابر للحدود المدعوم من دول معروفة على رأسها المملكة العربية السعودية التي تعتبر الشريان الذي يمد الإرهابيين بترياق الشر. آفة الإرهاب التي انفلتت من عقالها الوهابي، فضربت بوحشية وبدون تمييز في دمشق وبغداد وبيروت والكويت وسيناء ووصلت إلى أبوجا ومالي وتونس وليبيا وعين أميناس في الجزائر، لا بل وعرجت على سيدني وبوستن وباريس ومدن أخرى.

وإذ ندين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي ضربت باريس، ونعزي ذوي الضحايا الأبرياء، فإننا نذكر هناك في هذه القاعة بالذات من منع مجلس الأمن، تسع مرات، من مجرد إصدار بيان صحفي يدين تفجيرات مماثلة استهدفت الأبرياء في دمشق وحلب مدن أخرى في بلادي سورية عشرات المرات.

وعليه، فإنَّ المنطق السليم يقضي بأنَّ ما شهدناه من أعمال إرهابية في كل هذه المدن وغيرها لم يأتِ من فراغ، ولم يتمَّ بالصدفة، وإنما هو نتيجة حتمية لتجاهُل البعض لأولوية محاربة الإرهاب، وعدم التعامل مع هذا الموضوع بالجدِّية والاهتمام اللازمَين، طالما أنَّ هذا الإرهاب يضرب الآخرين، وهو نتيجة حتمية لاستغلال البعض الآخر للإرهاب بصفته سلاحاً سياسياً للضغط على الحكومة السورية وابتزازها.

وقد حذَّرنا منذ البداية، من أنَّ من يلعب بنار الإرهاب، أو يبررها أو يسكت عنها، سيكتوي بها عاجلاً أم آجلاً، لأنَّ الإرهاب ظاهرة إجرامية متحركة، لا تعبأ بالحدود ولا بالسيادة. وللأسف، لم تلقَ تحذيراتنا تلك آذاناً صاغية، بل إنَّ بعض الدول أدخلت الإرهاب، بخفَّة لا مثيل لها، إلى ميدان السياسة من أوسع الأبواب، وتلاعبت بالمصطلحات، فجعلت الإرهاب صنفين: إرهاباً حلالاً وإرهاباً حراماً، وأضفت على بعض مرتكبي هذا الإرهاب صفة المعارضة المعتدلة، غير آبهة بخطورة فعلها هذا، وغير مُدرِكة أنه أمرٌ قابل للنقاش أن تكون لك مشكلة سياسية مع الحكومة السورية، أمَّا أن تفرض

العقوبات الاقتصادية والمالية عليها، وتدعم الإرهاب أو تُكابر وترفض التنسيق مع حكومتها وجيشها في موضوع مكافحة هذا الإرهاب العابر للحدود، فهو جريمة بحق شعوب بلدانك بالذات، كما هو جريمة بحق الشعب السوري تماماً.

إننا في سورية، كما تعلمون جميعاً، نحارب نفايات الإرهاب الآدمية بالنيابة عن العالم. وكلما قتل الجيش السوري إرهابياً أجنبياً في سورية، فإنه يحمي بذلك عشرات الأبرياء ممَّن يمكن أن يكونوا ضحايا محتمَلين لهذا الإرهابي عندما يرجع إلى بلاده ليمارس إرهابه هناك. وكل من يسعى إلى تشويه هذه الحقيقة الساطعة هو شريك في انتشار آفة الإرهاب وازدهارها، وهو بالتالي شريك ضمني في استمرار سقوط الضحايا من الأبرياء.

ولْيتذكَّر الجميع أنَّ الكثير من مُنفِّذي عدد من الهجمات الإرهابية في عدة دول في العالم، ومن بينها هجمات باريس الدامية قبل أيام، كانوا أصلاً في عِداد آلاف الأوروبيين، الذين تم تسهيل ذهابهم إلى سورية كجهاديين، بعد أن غُسِلت أدمغتهم بفتاوى وأموال دولٍ خليجية معروفة. هناك صحوة متأخرة لدى البعض حول جسامة خطر الإرهاب وأولوية مكافحته، صحوة دفعت برئيس دولة دائمة العضوية إلى الدعوة إلى تعديل دستور بلاده لمواجهة الإرهاب التكفيري.

وهنا، يجب أن تقترن الأقوال بالأفعال، في ما يخصُّ مكافحة الإرهاب في سورية، الذي يتمُّ تمويله من مصادر في ٤٠ دولة، إضافة إلى الحدِّ من التجارة غير المشروعة بالنفط السوري والقطع الأثرية، عبْر حدودنا مع تركيا، من قِبَل الإرهابيين وشركائهم القابعين وراء الحدود. وهذا الأمر يتطلب إرادة سياسية جادّة، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وعلى رأسها القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، التي أكَّد بيان فيينا الثاني على أهمية التقيُّد بها. وهو يتطلَّب أيضاً أن ننسِّق ونحشد جهودنا الجماعية في جبهة واحدة ضد الإرهاب، بعيداً عن عقلية هواة السياسة وصيادي الفرص الضائعة.

وقد عبَّرت الحكومة السورية غير مرة عن استعدادها للتعاون مع أية دولة تُظهِر جدِّية في مكافحة الإرهاب. وهذا ما تمَّ فعلاً من خلال الجهد العسكري الروسي – السوري المشترك لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى التنسيق الاستخباراتي الرباعي، السوري – العراقي – الإيراني – الروسي، وهو الأمر الذي أسفر عن نتائج عملية على الأرض، من حيث تقهقر المجموعات الإرهابية في أكثر من مكان، وإعادة الأمن والأمان إلى مناطق واسعة في سورية، ممَّا سمح لمليون مواطن سوري بالعودة إلى بيوتهم.

إنَّ الكلام عن مكافحة الإرهاب، يدفعني إلى التكلُّم عن الحل السياسي للأزمة في سورية، لأنَّ مكافحة الإرهاب بشكل جدِّي وفعّال ستُسهم في إنجاح هذا الحل. لقد أكَّدت الحكومة السورية منذ البداية على جاهزيتها للمشاركة في أيِّ جهد يهدف إلى تحقيق الحل السياسي. ومن هذا المنطلَق، تعاونَّا مع السيد كوفي عنان، وقبلنا بخطته ذات النقاط الست. ثمَّ تعاونَّا مع السيد الابراهيمي، وشاركنا في مؤتمر جنيف الثاني. وتعاونَّا مع السيد دي ميستورا، وقبلنا باقتراحه تجميد القتال في حلب، وكذلك أعلنَّا موافقتنا على المشاركة في الأفرقة العاملة الأربعة التي اقترحها.

ورسالتنا السياسية إليكم اليوم أيها السادة، بعد انتهاء أعمال اجتماعَي مجموعة الدعم الدولية الخاصة بسورية في فيينا، هي أنَّ الحكومة السورية جاهزة للمشاركة في أي جهد صادق، يهدف إلى الوصول إلى حلٍّ سياسي، يقرر فيه السوريون مستقبلهم وخياراتهم، عبْر الحوار بينهم بقيادة سورية، بدون تدخلٍ خارجي، وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وهو الأمر الذي أكَّدتم عليه أنتم في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بسورية، إضافة إلى بيانَي فيينا.

وللأسف، جاء من جديد تقرير الأمين العام الأخير، حول تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، مسيَّساً ومنحازاً ومتضمِّنا العديد من الفجوات والمغالطات. وقد قمنا صباح اليوم بتوجيه رسالتين متطابقتَين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام بهذا الخصوص. ولذلك لن أدخل في التفاصيل. لكنني أود الإشارة هنا إلى مسألة خطيرة في التقرير، وهي اعتماده على مصادر معلومات غير موثوقة، ومشكوك بمصداقيتها، ومعروفة الارتباطات، ممَّا يؤدي إلى تشويه الواقع وتضليل أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء.

وحول ما ورد في التقرير من ادِّعاءات بأنَّ الحكومة السورية تستخدم أسلحة عشوائية، أؤكد أنَّ الجيش السوري، لا يستخدم، ولن يستخدم، أية أسلحة عشوائية، وهو يتصرف كغيره من جيوش الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقاً للقانون الدولي، في إطار مكافحة الإرهاب. ومن يقتل المدنيين هو من يستخدمهم دروعاً بشرية في عدد من المناطق في بلدي سورية.

ختاماً، أؤكد أنَّ كلامنا المستفيض وتأكيداتنا المستمرة عن خطر الإرهاب وأهمية مكافحته، يجب ألاَّ يُفهم منها أبداً أننا لا ندرك أهمية مناقشة الوضع الإنساني في سورية، ووضع أطفالنا ونسائنا وشيوخنا، إلاَّ أننا نرى أنَّ هذا الأمر يجب ألاَّ يتم على حساب معالجة جوهر المشكلة، وألاَّ يخضع للتسييس والمعايير المزدوجة والتضليل. ونحن نناقش كل هذه القضايا بالتفصيل مع السيد أوبراين والسيدة زرُّوقي والسيدة بانغورا. وقد نظَّمنا لهم زيارات ميدانية إلى سورية بهدف معالجة أية شواغل أو قضايا عالقة ذات صلة. وأرحب هنا بزيارة السيد أوبراين إلى سورية في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم.

وإنني أعرب عن استعدادنا للتعاون مع أصحاب النوايا الصادقة في مجلس الأمن، لتحسين الوضع الإنساني في سورية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.